



مضبطة الجلسة التاسعة
دور الانعقاد العادي الثاني
الفصل التشريعي الثاني

الرقم : ٩

١٠ التاريخ : ٣٠ ذي القعدة ١٤٢٨هـ
١٠ ديسمبر ٢٠٠٧م

١٥ عقد مجلس الشورى جلسته السابعة من دور الانعقاد العادي الثاني من
الفصل التشريعي الثاني ، بقاعة الاجتماعات الكبرى بمقر المجلس الوطني
بالقضية ، عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الإثنين الثلاثين من شهر ذي
القعدة ١٤٢٨هـ الموافق للعاشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٧م ، وذلك برئاسة
صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى ، وحضور
أصحاب السعادة أعضاء المجلس ، وسعادة السيد عبدالجليل إبراهيم آل طريف
الأمين العام لمجلس الشورى .

٢٠

هذا وقد مثل الحكومة كل من :

١ - سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى
والنواب .

٢ - معالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية .

٢٥

٣ - معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

• من وزارة شئون مجلسي الشورى والنواب :

- ١ - السيد جمال عبدالعظيم غانم المستشار القانوني .
- ٢ - السيد محمود رشيد محمد رئيس جلسات مجلس الشورى .
- ٣ - السيد عبدالله عبدالرحمن عبدالملك الباحث القانوني .
- ٤ - السيد نايف عبدالعزيز الفاضل سكرتير تنفيذي .
- ٥ - السيدة هدى هزيم أخصائية علاقات عامة .
- ٦ - السيدة أروى عبداللطيف المحمود أخصائية شئون الجلسات .

• من وزارة الداخلية :

- ١٠ - اللواء فاروق سلمان المعاودة وكيل الوزارة .
- ٢ - العميد خالد سالم العبيسي مدير عام الإدارة العامة للدفاع المدني .
- ٣ - العقيد محمد راشد بوجهود الوكيل المساعد للشئون القانونية .

• من وزارة الصناعة والتجارة :

- ١٥ - الدكتور عبدالله أحمد منصور وكيل الوزارة لشئون التجارة .
- ٢ - السيد عطية حمد المستشار القانوني .

• من وزارة المالية :

- ٢٠ - السيد أنور علي الأنصاري مدير الرقابة والمتابعة .

• من مصرف البحرين المركزي :

- ١ - الدكتور أنور خليفة السادة نائب المحافظ .
- ٢ - السيد كمال الدين عثمان مستشار الشئون القانونية .

٢٥ كما حضرها الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس ،
والسيد محسن حميد مرهون المستشار القانوني لشئون اللجان ، والدكتور محمد عبدالله

حمود المستشار القانوني لشئون اللجان ، والدكتور أحمد عبدالله ناصر الأمين العام المساعد للشئون البرلمانية ، والسيد أحمد عبدالله الحردان الأمين العام المساعد للشئون الإدارية والمالية والمعلومات ، كما حضرها عدد من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام وموظفي الأمانة العامة ، ثم افتتح معالي الرئيس الجلسة :

٥

الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم نفتتح الجلسة التاسعة من دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني ، ونبدأ بتلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين . تفضل الأخ عبدالجليل آل طريف الأمين العام للمجلس بتلاوة الأسماء .

١٠

الأمين العام للمجلس :

شكراً سيدي الرئيس ، اعتذر عن حضور هذه الجلسة كل من أصحاب السعادة الأعضاء : دلال جاسم الزايد في مهمة رسمية بتكليف من جهة أخرى ، عبدالرحمن إبراهيم عبدالسلام لسفره خارج المملكة ، وشكراً .

١٥

الرئيس :

شكراً ، وبهذا يكون النصاب القانوني لانعقاد الجلسة متوافراً . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بالتصديق على مضبطة الجلسة السابقة ، فهل هناك ملاحظات عليها ؟ تفضل الأخ عبدالرحمن الغتم .

٢٠

العضو عبدالرحمن الغتم :

شكراً سيدي الرئيس ، في الصفحة ٥١ السطر ٢٢ أرجو تغيير عبارة " وتم ذكر الرياضة البحرية في هذا البند ومعالجة الكثير من هذه الأمور وخاصة - ليس (الجتسكي) فقط - أن هناك بعض الأجهزة الرياضية البحرية تم سحبها من البحر عن طريق القوارب ، وتم التطرق إلى هذا الموضوع مع الوزارة المختصة ومع أصحاب الشأن " إلى عبارة " وتم ذكر الرياضة البحرية في هذا البند ومعالجة الكثير

٢٥

من الأمور مثل (الجتسكي) وغيره من الرياضات البحرية مع أصحاب الشأن " ،
وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضلي الأخت الدكتورة عائشة مبارك .

العضو الدكتورة عائشة مبارك :

شكرًا سيدي الرئيس ، في الصفحة ٦١ السطر ٢ أرجو تغيير عبارة " وقد
ذكرت أن لديها مقترحًا تسير عليه وتم تضمين كل آرائها في هذا المقترح " إلى عبارة
" وقد ذكرت أن لديها مقترحًا تعمل عليه إلا أنه منعاً للازدواجية ضمنت آراءها في
هذا المقترح " ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ فؤاد الحاجي .

١٥

العضو فؤاد الحاجي :

شكرًا سيدي الرئيس ، في الصفحة ٢٧ السطر ٥ أرجو تغيير عبارة
" رصدها " إلى عبارة " أقرها " . وفي الصفحة ٤٣ السطر ٤ أرجو تغيير كلمة
" DPIT " إلى كلمة " GPIT " ، وشكرًا .

٢٠

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ خالد المؤيد .

العضو خالد المؤيد :

شكرًا سيدي الرئيس ، في الصفحة ٢٠ السطر ٢٤ أرجو تغيير كلمة
" سئنا " إلى كلمة " فهمنا " ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضلي الأخت الدكتورة بهية الجشي .

العضو الدكتورة بهية الجشي :

- ٥ شكرًا سيدي الرئيس ، في الصفحة ٢٢ السطر ١١ أرجو تغيير عبارة " تستفسر عما " إلى عبارة " تتذكر ما " ، وفي الصفحة نفسها السطر ١٦ إضافة كلمة " في " قبل عبارة " اجتماعنا " لتقرأ العبارة كالتالي : " في اجتماعنا مع وزارة الصحة " . وفي الصفحة ٣٠ السطر ١٠ أرجو إضافة كلمة " تمويل " قبل عبارة " هذا الصندوق " لتقرأ العبارة كالتالي : " كيف سيتم تمويل هذا الصندوق ؟ " .
- ١٠ وفي الصفحة ٣٦ السطر ١ أرجو تغيير عبارة " وبودي لو أن رأي وزارة الصحة منذ البداية كان ضد هذا المشروع " إلى عبارة " وبودي لو أن رأي وزارة الصحة كان واضحًا منذ البداية بأنها ضد هذا المشروع " . ولدي بعض التعديلات الأخرى سأوافي بها الأمانة العامة ، وشكرًا .

الرئيس :

١٥

شكرًا ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٢٠

إذن تقر المضبطة بما أجري عليها من تعديل . بمناسبة العيد الوطني وعيد جلوس جلالة الملك المفدى - حفظه الله - وعيد الأضحى المبارك هناك كلمة نود أن نتلوها عليكم ، تفضل الأخ عبدالجليل آل طريف الأمين العام للمجلس .

الأمين العام للمجلس :

٢٥

شكرًا سيدي الرئيس ، كلمة معالي رئيس مجلس الشورى بهذه المناسبة : أصحاب السعادة ، الأخوات والإخوة الأعضاء الكرام ، يشرفني أن أرفع باسمي

- وباسمكم جميعاً أصدق التهاني والتبريكات ؛ إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه ، وإلى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر ، وإلى حضرة صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين ، وإلى شعب البحرين الكريم لمناسبة احتفالات مملكة البحرين بالعيد الوطني المجيد وعيد جلوس حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى ، داعياً الله العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة السعيدة على البلاد وشعبها الوفي بمزيد من العزة والمنعة والتقدم والازدهار . كما يسرني أن أتقدم باسمي وباسمكم جميعاً بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى وحضرة صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر وحضرة صاحب السمو ولي العهد الأمين - حفظهم الله - ٥
- لمناسبة قرب حلول عيد الأضحى المبارك ، داعياً المولى العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة الكريمة على القيادة الحكيمة وعلى شعب البحرين الكريم وعلى المسلمين كافة بالخير واليمن والبركات ، وعلى الأمتين العربية والإسلامية بالعزة والرفعة والمنعة وأن يتقبل الله سبحانه وتعالى من حجاج بيت الله الحرام حجهم المبرور وسعيهم المشكور وصالح أعمالهم ، إنه سميع مجيب الدعاء ، وشكراً . ١٥

الرئيس :

شكراً ، وهناك كلمة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان . تفضل الأخ عبدالجليل آل طريف الأمين العام للمجلس بقراءتها .

٢٠

الأمين العام للمجلس :

- شكراً سيدي الرئيس ، كلمة معالي رئيس المجلس بهذه المناسبة : يسعدني أن أتقدم بالتهنئة الخالصة إلى شعب مملكة البحرين وإلى شعوب العالم كافة لمناسبة الذكرى السنوية لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . هذا الإعلان الذي اعتبرته مملكتنا العزيزة مرجعية هامة لحماية الحقوق من كل أشكال الانتهاكات والعنف . ٢٥
- وتأتي هذه الذكرى متزامنة مع الخطوات الإصلاحية ومسيرة الديمقراطية التي قطعناها

مملكة البحرين والتي تتعزز وتزداد قوة ورسوخاً بفضل الإنجازات الكبيرة للمملكة على هذا الصعيد وذلك في ظل المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه ، والذي جاء في إطار تأصيل وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والتي نص عليها الدستور وميثاق العمل الوطني . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،
وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بالسؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية والمقدم من سعادة العضو أحمد بهزاد بشأن الحجم الحقيقي للتضخم في مملكة البحرين ، والجهة الحقيقية التي تقوم باحتساب هذا التضخم ، والخطط المستقبلية لتدارك هذا الأمر الهام والخطير . ورد سعادة الوزير مرفق بجدول أعمال هذه الجلسة ، فهل يود العضو السائل التعقيب على رد سعادة الوزير ؟ تفضل الأخ أحمد بهزاد .

١٥

العضو أحمد بهزاد :

شكراً سيدي الرئيس ، في البداية أود أن أتقدم لسعادة وزير المالية بالشكر على تحشمه عناء الإجابة على سؤالي رغم أن الإجابة لم تكن شافية أو مقنعة بل ساهمت في إثارة مزيد من الأسئلة ، فليعذرني سعادته فيما يثار في التعقيب . أولاً : إنه ليشير الاستغراب أن تكون ديباجة إجابة سعادة وزير المالية عبارة عن محاولة غير مقنعة حينما قال : إن وزارته ليست جهة الاختصاص بالرد على الشق الأول والثاني من السؤال وهما يدوران حول التضخم . وإذا كانت وزارة المالية غير معنية بقضية التضخم في البلد فأى الوزارات إذن معنية بهذا الشأن ؟ أليس من المستغرب أن تتصل الوزارة من الإجابة على جزء من السؤال بينما تجيب على شقه الثاني علماً بأن الشقين يتطرقان إلى موضوع واحد وهو التضخم؟! أليست وزارة المالية هي المضطلة بميزانيات وإيرادات ومصروفات الدولة بصورة عامة ؟ أليس من المنطقي في حالة عدم وجود وزير للاقتصاد - لأي عضو في السلطة التشريعية إذا أراد السؤال عن

- التضخم - اللجوء إلى وزير المالية العضو في مجلس التنمية الاقتصادية والمسئول الأول عن المصرف المركزي للحصول على الإجابات التي من شأنها المساهمة في اقتراح القوانين التي تساهم على تقليص التضخم ومحاربهه ؟ لنفترض جدلاً أن وزارة المالية ليست المعنية بشأن التضخم فما الصعوبة التي واجهت الوزير في أن يرشدنا إلى المسئول عن هذا الأمر في السلطة التنفيذية دعماً لقضية التعاون بين السلطات التي ٥
- بموجبها تكون توضيحاً لنا جميعاً للاشتراك في وضع حلول لإشكاليات كبرى قد تواجهها البلد إذا لم يتم كشفها مبكراً والتعامل معها على قدر عالٍ من المسئولية ، وتعاون تام بين السلطات والجهات في البلد حيث لا يمكن لسلطة أو جهة منفردة وضع حل لقضية مثل قضية التضخم . أما الشق الثالث من السؤال والذي تفضل بالإجابة عليه سعادة وزير المالية فقد كشف تناقضاً واضحاً ، حيث إنه أكد عدم ١٠
- مسئولية وزارته عن التضخم بينما في إجابته على هذا الشق يوضح أن وزارته تتخذ إجراءات لمقاومة التضخم والحد من تأثيره على المواطن ، ولننظر إلى الإجراءات التي تتبعها وزارة المالية لحل مشكلة التضخم ، أولاً : زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٥% . ثانياً : الدعم الحكومي للسلع والخدمات . ثالثاً : الخدمات المجانية التي تقدمها الحكومة . رابعاً : المكرمات الملكية . خامساً : دعم تسديد تكاليف استهلاك ١٥
- الكهرباء والماء . سادساً : تخفيض رسوم بعض الخدمات الحكومية (رسوم البطاقة الذكية ورسوم إصدار جواز السفر) . سيدي الرئيس ، لا أريد أن أسهب في التعليق على هذه الخطوات التي تعتمدها وزارة المالية لحماية المواطنين من التضخم ، ولكن هل يقبل سعادة وزير المالية أن نعتمد كسلطة تشريعية هذه الإجابة بوصفها علاجاً
- للتضخم ؟ لا يمكن اعتبار هذه الإجابات حلولاً جادة لقضية تورق كل دول المنطقة ٢٠
- مثل إشكالية التضخم . إننا على دراية بأن سعادة وزير المالية من الكوادر الشابة المخلصة المتخصصة في الاقتصاد ، فلماذا هذا الرد الذي لا يرقى إلى شخصه ؟ كنت قد توقع أن يطرح سعادة الوزير حلاً مثل فك الارتباط بين الدينار والدولار الذي أثبت فشله خصوصاً في المرحلة الحالية والتي تشهد انخفاضاً كبيراً للدولار ما حملنا
- كدول تابعة له خسائر كبيرة ساهمت بصورة أساسية في التضخم الذي نعاني منه ، أو ٢٥
- أن يقول لقد تم تشكيل لجنة عليا تبحث مسألة التضخم أو إننا في طريقنا إليها لوضع

- تصور لما يجب أن يكون الوضع عليه مستقبلاً . سيدي الرئيس ، إن التضخم قضية تعاني منها المنطقة برمتها بل معظم دول العالم ، ونحن ندرك أن التضخم أمر طبيعي مع النمو الكبير الذي تشهده منطقة الخليج ، ولكن الذي يجب أن ندركه أيضاً كيفية التعامل مع التضخم الذي جاء بسبب الطفرة الاقتصادية . إن التضخم الواقع هو مرض اقتصادي خطير تتعرض له الدول الغنية والفقيرة نراه يحتاج مملكتنا والدول الخليجية ٥ بدءاً مع تراكم الأموال والاتجاه الكبير إلى البناء والتوسع في المشاريع العامة والخاصة والتوجه إلى الاستثمار والاستهلاك في مختلف السلع . إننا نعاني من التضخم نتيجة الطلب الحاد على السلع المستوردة من الخارج ومن بلدان نفسها تعاني في الأصل من التضخم ، بمعنى آخر إننا في البحرين نعاني من التضخم المضاعف . حيث إننا نعتبر من أكثر دول العالم استيراداً لمعظم احتياجاتنا من السلع الغذائية والمواد المصنعة للبناء والتعمير والكماليات ، لذا فإن حدة التضخم ووطأته تصيب المواطن بالدرجة الأولى سواء كان غنياً أو فقيراً موظفاً أو عاملاً ، وهذا ما يطلق عليه تضخم التكاليف . سيدي الرئيس ، بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه يساهم الدولار الأمريكي - وهو السعر الأساسي للنفط - عند هبوط قيمته بشكل مؤثر في حدة التضخم خاصة في أسعار السلع المستوردة ، فهذه السلع مترابطة مع أسعار العمالة والخدمات والشحن والنقل والتأمين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، وفي النهاية يدفعها المستهلك . مما حدا بإحدى الدول الخليجية مسبقاً بتحركات في غاية السرعة والجدية بالتحرك من تبعية عملتها بالدولار الأمريكي مما ساهم في حماية عملتها وكذلك حماية سوقها من التضخم الكبير الذي نحن بصددده في مملكة البحرين . وخير دليل ما يناقشه مجلس النواب حالياً وهو مقترح لرئيس المجلس يطالب فيه بفك ارتباط الدينار بالدولار وربطه بسلة عملات ، وأنا أضف صوتي لذلك المقترح وهذا خيارنا الأول ، أما الخيار الآخر فلا بد من التحرك وبسرعة لرفع قيمة عملتنا وخاصة أن وارداتنا من أوروبا والعالم الآخر أكبر وأكثر تنوعاً من وارداتنا من أمريكا . فهل مثل هذه الحلول العملية المبتكرة والتي جربتها دول المنطقة تعد أمراً مستصعباً على وزارة المالية لكي تستبدله في إجابتها بالمكرّمات والزيادات في مرتبات الحكومة التي لم يستفد منها إلا جزء يسير ٢٥ من المواطنين ؟ سيدي الرئيس ، إن مشكلة التضخم ليست بالهينة فهذه المهام تحتاج

إلى جهود مكثفة وخريرات وابتكارات عالية المستوى ، لدراسة كل المتغيرات ووضع الحلول المناسبة لكل متغير دون ترك الأمور على حالها ، ودون ترك الهدف الواضح والاتجاه المحدد . معذرة معالي الوزير فلم أهدف حقيقة إلا إلى الصالح العام ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

شكراً معالي الرئيس ، أصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى ، السلام

- ١٠ عليكم ورحمة الله وبركاته ، لو سمحت لي أن أقرأ السؤال حتى أستطيع أن أبين موقع مسئولية وزارة المالية من الأجزاء التي قلنا إنها ليست من اختصاصنا ، الجزء الأول من السؤال هو ما هو الحجم الحقيقي للتضخم في مملكة البحرين ؟ طبعاً هناك جهة رسمية مختصة هي التي تصدر الأرقام وبالتالي هي الجهة المختصة ، ولهذا السبب اعتذرنا عن الإجابة عن هذا الشق من السؤال . وما هي الجهة الحقيقة التي تقوم باحتساب التضخم في البلد ؟ أيضاً هناك جهة معروفة تقوم بهذه المهام ومن الطبيعي أن تعتذر الوزارة عن شيء ليس من اختصاص الوزير مباشرة . وبالنسبة للسؤال عما هي الخطط المستقبلية لتدارك هذا الأمر الهام والخطير ؟ هذا السؤال يتعلق بالتضخم كموضوع وقد أجبنا عليه كموضوع من الناحية الفنية بالقدر المطلوب . وفيما يتعلق بما قامت به الحكومة حول هذا الموضوع فقد ذكرنا أن هناك دعماً كاملاً للتعليم والصحة ، وأيضاً السلع والخدمات الغذائية والكهرباء ومشتقات النفط مدعومة ، والكثير من الخدمات التي أسعارها محددة لم تتغير ولم تتأثر بالتضخم ، واليوم عندما نزور بريطانيا وأمريكا نرى كم يتحمل الشخص من تكاليف عندما يذهب إلى محطة البنترول ويزود سيارته بالبنزين ؟ لكن في البحرين نرى أن هذه الأسعار لم تتغير بتأناً ، والشيء نفسه بالنسبة لأسعار الكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى ، وأيضاً أسعار المواد الغذائية ثابتة ، وكل هذه الأمور جزء مما قامت به الحكومة بتثبيت الأسعار في فترة لمساعدة عدد كبير من المواطنين . هناك جزءان في التضخم : جزء من التضخم

- استفاد منه الكثير من الأشخاص ولا بد أن نذكره ، حيث نجد اليوم أن أكثر من ٧٥% من شعب البحرين يملكون بيوتًا ، وارتفاع أسعار العقارات أصابهم بشكل أو بآخر ، وحصل التضخم نتيجة النمو الاقتصادي وقد أثر عليهم إيجابيًا ، فهناك الكثير من المواطنين تأثروا من التضخم ، لكن هل التضخم شيء يحارب على مستوى العالم ؟ نعم ، مهمة كبيرة للبنوك المركزية ولوزارات المالية وللحكومات أن تسيطر على التضخم وزيادة التضخم . واتفاقية برسن هود التي أسست البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت تتوقع أن يكون مستوى النمو في العالم ٥,٥% ، واليوم نرى العالم ينمو في وتيرة وصلت حوالي إلى ٥% في العام الماضي ومن المتوقع أن تنخفض . وهذه التوتيرة من النمو وضعت الكثير من الضغوط على المواد الأساسية والمواد الغذائية في العالم ، وأعتقد أن الجميع لديه فكرة عن النمو الذي حصل في ١٠ الصين والهند والبلدان الأخرى ، وهذا النمو ضغط على الأسعار في الاتجاه التصاعدي وكل الدول مهمتها أن تسيطر على هذا الأمر . والجزء الآخر من الموضوع هو السياسة المالية والتي هي حجم الميزانية ، ونحن نستطيع أن نسيطر على التضخم بشكل جزئي إذا قمنا بتخفيض حجم الإنفاق في الميزانية ، ولكن هناك مقابل لهذا الأمر وهو تأخير الاستثمار في البنية التحتية وتأخير تحقيق رغبات المواطنين ، فإذاً هي عملية ١٥ توازن بين ما هو مطلوب في السياسة المالية وهي الميزانية العامة للدولة وبين السياسة النقدية . ولو عدنا إلى موضوع السياسة النقدية فسنجد أن موضوع فك الارتباط وإعادة التقييم وقلة الأنظمة قد تناوله الإعلام بشكل كبير ، بالنسبة لفك الارتباط بالدولار والتوجه إلى سلة العملات ، فالعملية بالنسبة لنا لن تغير سعر الصرف ، والذي سيحدث هو أن الاحتياطي سوف يتغير من الدولار إلى عملة أخرى أو إلى ٢٠ سلة عملات أخرى ، والسلة إذا لم تكن شفافة في المعلومة فستكون هناك مضاربة على محتويات هذه السلة ومحتوياتها وتأثيرها ، وعندما ننظر إلى تاريخ العملة البحرينية وهي الدينار البحريني فسنجد أنه كان هناك ثبات وشفافية ووضوح لكل المتعاملين ، فسعر الصرف لم يتغير منذ عام ١٩٨٠م وأعتقد أنه يُحسب للحكومة أن هناك ثباتًا ٢٥ فيما يتعلق بسعر الصرف . أما بالنسبة لإعادة تقييم العملة فإنه لو كان هناك نمو مرتبط بأسعار النفط فسنقول إن العملة قد تتغير في حالة وجود نمو مرتبط بقطاعات

اقتصادية متنوعة ، والآن هناك ثورة في أسعار النفط فقد كان سعر البرميل ٤٠ دولاراً وهبط إلى ٩ دولار واليوم وصل سعر البرميل إلى ٨٠ دولاراً ولا ندري كم سيكون السعر غداً ؟ واستفادتنا من الفوائض النقدية في فترة الطفرة كانت في مجال البنية التحتية والاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، واليوم نجد أن النفط كقطاع في الناتج المحلي الإجمالي يمثل حوالي ١٩% أو ٢٠% ، بينما الحكومة نجحت في تنويع ٥ الاقتصاد البحري بنسبة كبيرة ، فنجد أن القطاع المالي أصبح اليوم القطاع الأكبر ونتمنى أن نرى نمواً للقطاعات الأخرى ، وكل هذه الأمور قامت بها الحكومة على مدى سنوات طويلة حتى تقوي الاقتصاد البحري ليتحمل الصدمات أثناء الأزمات والتغيرات الرئيسية في الأسعار ، فإذا من المهم جداً أن نشير إلى - وخاصةً أن الصحافة موجودة معنا - أنه لا يوجد أي تغيير في السياسة النقدية في مملكة البحرين ، ١٠ لأن أي مناقشات في هذا الشأن سوف تفتح مجالاً للمضاربة على العملة وهذا سيضرنا . بالنسبة لما سيساعدنا في محاربة التضخم ففي تصوري الشخصي أن التحدي الرئيسي والذي نمارسه هو التحدي في إعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل جديدة ، فهناك استثمارات في القطاع المالي على مدى سنوات ووجدنا أن مستوى ورواتب العاملين في هذا المجال عالية ١٥ جداً ، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الاتصالات ، ومن الممكن أن نستثمر في قطاعات اقتصادية جديدة من خلال خلق وظائف برواتب عالية للعاملين البحرينيين . في الحقيقة أن هناك منافسة على الكفاءات ومنافسة على تقديم الخدمات على مستوى العالم ، فأعتقد أن التحدي الذي يواجهنا كسلطة تنفيذية وأنتم كسلطة تشريعية هو أن نعمل سوياً على إيجاد أرضيات واضحة لقطاعات اقتصادية جديدة ، ولدينا أفكار ٢٠ في بعض القطاعات وبدأنا العمل بها حتى نستطيع أن نخلق نمواً في القطاعات التي يكون العامل البحري فيها مرغوباً به ، حيث نجد أن العامل البحري الذي يعمل في القطاعات المالية مرغوب به في البحرين وخارجها ، وأيضاً هناك قطاعات أخرى نستطيع أن نتمكن من العمل فيها بأن ينافس ويحصل على راتب عالٍ ويعيش حياةً أفضل ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ أحمد بهزاد .

العضو أحمد بهزاد :

- ٥ شكراً سيدي الرئيس ، وأشكر سعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية على تعقيبه الواضح وقراءته للسؤال الذي لم نستلم عنه ردًا سواءً في الرد المرسل أو في تعقيبه في هذه الجلسة ، فالسؤال الذي قرأه سعادة الوزير وأجاب عنه هو ما هي الخطط المستقبلية لتدارك هذا الأمر الهام ؟ وإلى الآن لم نسمع من سعاداته أي خطة مستقبلية يرى فيها تصويباً لسعر الدينار مقابل الدولار . سيدي الرئيس ، ما أثلج صدورنا بالأمس هو تصريح لأحد الوزراء في الصحافة وهو أن مملكة البحرين وعدداً من دول الخليج العربي سوف ترفع قيمة العملة الخليجية مقابل الدولار ، وهذا أمر يسرنا وقد يعتبر حلاً من الحلول التي تساعد على استقرار العملة المحلية . إن ارتباطنا بالدولار كان منذ عام ١٩٨٠م ولكن للأسف فإن ما نجده الآن هو أن أسعار العملات الأوروبية قد اختلفت وقد زادت بنسبة قد تصل إلى ٢٥% عن ارتباطها بالدولار .
- ١٠ أيضاً استمعنا من معالي الوزير إلى أن الأسعار في مملكة البحرين شبه مستقرة وضرب لنا مثلاً بسعر البترين في المملكة حيث لم يتغير بينما تضاعف في الدول الأوروبية . سؤالي لمعالي الوزير : هل يستطيع معاليه أن يذهب إلى السوق بنفسه لمقارنة أسعار المواد الغذائية والكماليات ومواد البناء ؟ ومن أين تأتي هذه المواد ؟ وبأي عملة تُشترى ؟ معظم البضائع والمواد المستوردة إلى البحرين تُشترى بالعملات الأوروبية ، فمعنى ذلك
- ٢٠ أن البضاعة التي كنا نشترىها بـ ١٠٠ دينار ستكلف المستورد الآن ما بين ١٢٥ إلى ١٣٠ ديناراً ، وهذا كله يتحمله المستهلك فهو الذي سوف يدفع الثمن ، فقد كنت أتمنى وجود حل جذري تقوم به وزارة المالية ، وهي لم تكن مختصة بموضوع التضخم ولكنني أرى العكس فوزير المالية هو وزير مختص وإلا فعلى أي أساس أعطيت الزيادة في الرواتب بنسبة ١٥% ؟ وعلى أي أساس تم إلغاء المساعدات والرسوم ؟ فلا بد أن
- ٢٥ تكون هناك دراسة ومرجعيات في اتخاذ القرارات بالتخفيض أو الإلغاء . وقد سبق أن قلت في مداخلتي إن حل مشكلة التضخم هي عملية ليست بالسهلة ومعقدة وتحتاج إلى

دراسة وإلى من يتحمل المسئولية ، وأرى أن سعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة كونه وزيراً للمالية وعضواً في مجلس التنمية الاقتصادية والمسئول الأول عن مؤسسة نقد البحرين ؛ فلا بد أن يكون له دور في حل هذه المشكلة . وأشكر سعادة الوزير وخاصةً أنه من الشباب الواعي المتطلع وتأمل منه كل الخير ، وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، وأشكر معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية لحضوره وإجابته الوافية . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بالسؤال الموجه إلى صاحب المعالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية ، والمقدم من الأخ خالد المؤيد بشأن مدى الاستعداد الذي تتمتع به أجهزة الدفاع المدني في مواجهة أي حريق قد يشب في الطوابق العالية جداً بالمباني الشاهقة . ورد سعادة الوزير مرفق بجدول أعمال الجلسة السابعة . فهل يود العضو السائل التعقيب على رد سعادة الوزير ؟ تفضل الأخ خالد المؤيد .

١٥

العضو خالد المؤيد :

شكراً سيدي الرئيس ، وأشكر معالي وزير الداخلية على تفضله بالتواجد بيننا اليوم وأهنئه بنجاح المنتدى الأمني الذي عُقد بالبحرين مؤخراً تحت رعاية سمو رئيس الوزراء . كما أحييه على رحابة صدره وتفاعله الإيجابي مع التساؤل الذي كنت قد تقدمت به حول جاهزية أجهزة الدفاع المدني لمكافحة حريق قد يندلع في البنايات الشاهقة الارتفاع . ويطيب لي أن أسجل تقديري للأسلوب الذي ينتهجه معالي الوزير شخصياً في تطوير وزارة الداخلية لتكون في مستوى التحديات . كما يشرفني أن أشيد بكل اعتزاز بمعالم التقدم التي تشهدها مملكتنا الحبيبية . إلا أن غيرتنا على وطننا تحتم علينا لفت النظر إلى التراكمات المختلفة في البنية التحتية ، وقد أسعدني ما جاء في رد معالي الوزير عن جاهزية الأجهزة المختلفة في وزارته في مواجهة احتمالات الكوارث ، وفرحت أكثر عندما قرأت في الصحافة منذ بضعة أيام عن زيارة معالي الوزير لمركز الدفاع والأمن المدنيين بفرنسا حيث اطلع على التقنيات الفرنسية في

٢٥

- مكافحة الحرائق للتعرف على شروط السلامة في المباني الشاهقة وأنه قد وقع اتفاقية تعاون معهم لدعم وتحديث القدرات الأمنية المختلفة بمملكة البحرين . وقد تمت أن يخرج جواب الدفاع المدني عن النطاق الذي حدده سؤالي ليشمل كافة أوجه الحماية بالأرقام التفصيلية عن حجم الجهاز وما يرصد له في ميزانية الوزارة من زيادات للتطوير ، بالإضافة إلى أساليب المتابعة لتأكيد مطابقة المباني القديمة للمواصفات ٥ لضمان الحماية الذاتية التي تطرق إليها الجواب ، وخصوصاً أن بعض تلك المباني قد أصبحت كعلب السردين لتأوي مئات العاملين الأجانب في ظروف غير إنسانية ، كما وجدت عن أجهزة الدفاع المدني معلومات مفيدة حول اشتراطات السلامة والإشراف الوقائي على المنشآت ومراجعاتهم للتصاميم المعمارية للتأكد من الخدمات الوقائية فيها وأساليب التنسيق بين كوادر الوزارة بعضها البعض من جهة ومع الجهات ١٠ الأخرى ذات العلاقة كالبديية والطرق وغيرها من الجهات ، إلا أن ضيق المسارات المرورية في المناطق الجديدة هو أحد أهم العوائق أمام وصول مكافحي الحرائق إلى مواقع الحدث في الوقت المناسب ويجب التشديد لتجنب الكوارث التي تسببها محدودية المنافذ إلى المشاريع الجديدة كالمجمعات والجزر والمنتجعات الحديثة . بودي أن أشير ١٥ بسرعة إلى أن استفساري كان في المقام الأول حول تخوف الناس في كل مكان من عدم الاستعداد للكوارث وفزعنا من حدوث مشاهد نراها في أخبار العالم وما تبثه أفلام هوليوود من سيناريوهات مخيفة . أتمنى أن تكون الأمور في بلادنا فعلاً تحت السيطرة في الفنادق أو المطاعم العالية وأن احتمالات اندلاع الحرائق لدينا لا تبعث على الهلع لأن تصاميم سلاّم ومخارج الطوارئ مصانة بانتظام وجاهزة لاحتياجات ٢٠ الذروة ، كما أتمنى أن أرى تشديداً في القوانين والضوابط اللوجستية لمعاينة العائنين بالنظام والمتسببين في الحرائق المفتعلة . ليس في استطاعتي التعليق على مدى استيفاء ما لدينا في البحرين لمتطلبات السلامة الدولية لكنني سررت لسماع ما أشار إليه معالي الوزير عن التدريب الذي يخضع له العاملون في أجهزة الدفاع المدني حالياً بالتعاون مع بعض الدول المتقدمة ، وأتمنى تكثيف دورات التدريب مع فرنسا كما سمعنا وغيرها ٢٥ لتتماشى مع الأساليب العالمية الحديثة ، وبغض النظر عن ارتفاع المبني أو عمره إلا أنني أرى في بلادنا تراخيص تعطى لمبانٍ هزيلة تفتقر إلى أدنى متطلبات السلامة وسوف

أطلب نسخة من القرص المدمج الـ CD المشار إليه في رسالة معالي الوزير . سأكون شاكرًا لمعالي الوزير تعليقه على ما ورد من ملاحظاتٍ وتأكيدِه أن وزارة الداخلية عاكفة كما عهدناها على معالجة أوجه القصور وساعية إلى تبديد مخاوفنا ومهتمة بملاحقة المقصرين في صيانة مستلزمات السلامة ، وشكرًا .

٥

الرئيس :

شكرًا ، تفضل معالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية .

١٠

وزير الداخلية :

- شكرًا معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأعضاء ، بدايةً بودي أن أشكر الأخ العضو الأخ خالد المؤيد على اهتمامه بهذه الناحية الهامة ، فسلامة المواطنين والقاطنين على هذه الأرض هو من الأمور الهامة التي تهتم بها وزارة الداخلية ممثلة في الدفاع المدني وكل أجهزة الوزارة بشكل عام . في الواقع لقد حاولنا في الرد على تساؤل سعادة العضو أن نكون أكثر شمولية وأعتقد أنكم لاحظتم أننا قد غطينا بعض المساحات التي كانت لها علاقة بالسؤال في حالة حدوث حريق في الطابق الخمسين . وأود أن أبدي بعض المداخلات ، بالنسبة لمواصفات السلامة في المباني الشاهقة فهي أفضل بكثير من مواصفات السلامة في المباني العادية ، ونذكر منها تعدد المصاعد ومخارج الطوارئ وأيضًا وجود مواسير تسمى بمواسير جافة وأخرى غير جافة ، علاوة على وجود مولدات ومياه احتياطية تستخدم في حالة الطوارئ . كذلك بودي أن أوضح نقطة مهمة وهي أن الجانب القانوني يمثل ٥٠% من نجاح معالجة الحرائق والـ ٥٠% الأخرى هي نجاح جهاز الدفاع المدني في الإجراءات التي يتخذها في التعامل مع الحريق ، ونحن الآن بصدد تقديم قانون جديد للدفاع المدني يواكب التطور الذي أشار إليه سعادة العضو . بودي أيضًا أن أوضح أن المباني الرئيسية الموجودة في البحرين محدودة ومعروفة ولها اتصال مباشر مع غرفة عمليات الدفاع المدني ، حيث إنه في بعض الأحيان يحدث حريق في أحد المباني أو الفنادق ويصل الدفاع المدني إلى مكان الحريق وإدارة المبنى أو الفندق ليس لها أي علم بالحريق وقد حدث هذا

- بالفعل . كما أن الدفاع المدني يقع ضمن المسافة المحددة والتي تكون حوالي ٣ كيلومترات من المباني الشاهقة ، وهذا أمر نراقبه ففي أي منطقة يحدث فيها تطور عمراني يجب أن يكون تواجد الدفاع المدني ضمن المسافة المحددة حتى يصل في الوقت المناسب . يوجد لدينا في الوزارة نظام جديد وهو نظام الـ GSS أو النظام الجغرافي والذي يساعدنا في معرفة تفاصيل المباني وتوجد نسخة منه في قيادة الدفاع المدني ٥ للمساعدة على تطبيق التمارين وتطبيق العمليات الحقيقية ، وعلى كل حال فإن الدفاع المدني يطبق تمارين على المباني والفنادق بعد التنسيق مع ملاكها ، وهذا أمر جارٍ بشكل مستمر . ومن الأمور التي لا بد من توضيحها هو أن المباني الجديدة فيها عوازل وفواصل بين الطوابق توفر أكثر من ساعة من الوقت وتحتصر الحريق في الطابق الذي شب به ، وهي بذلك تعطي رجال الدفاع المدني الوقت الكافي للوصول إلى الموقع ١٠ وفور وصولهم يتم التعامل مع الحريق من الطابق الأسفل إلى الطابق الذي وصل إليه الحريق ، وإذا حصل الحريق - كما تفضل العضو السائل - في الطابق الخمسين فليست هناك مشكلة ، حيث سيتمكن سكان الطوابق العليا من النزول ، ولكن المشكلة تكمن في حدوث حريق في طابق في وسط المبنى ، فنحن نهتم بالسكان الموجودين في الطابق العلوي ، وفي المباني الحديثة المصاعد معزولة تماماً وتعمل حتى أثناء اندلاع حريق في المبنى ، إضافةً إلى وجود مخارج الطوارئ . بالنسبة لزيارة فرنسا فلم يكن بودي أن أتطرق إلى هذه الزيارة لأن لدي ردًا على تساؤل بخصوص هذا الموضوع من رئيس مجلس النواب ، والاتفاق الذي تم التوقيع عليه أثناء زيارة فرنسا قد شمل التعاون في الأمن الداخلي والدفاع المدني بالتحديد ، وفي الواقع نحن نستفيد من التشريعات والتجربة والمعدات ، فهذا يعد إضافة إلى قدرة الدفاع المدني في التعامل مع الحرائق ، ولكن في الوقت الحاضر رجال الدفاع المدني يعملون بشكل مستمر وتم تدريبهم وإن شاء الله سيكونون على قدر من الثقة ، ولا بد من التطور وهذا عامل متوافر ونحن نأمل فيه ، وإن شاء الله سنكون عند حسن الظن ، وشكرًا .

٢٥

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ خالد المؤيد .

العضو خالد المؤيد :

شكراً سيدي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير وكافة العاملين في وزارة الداخلية الموقرة على ما يوفرونه للمواطنين والمقيمين والزوار من حماية وأمن وأمان ، وأتمنى لبلادنا مزيداً من التقدم والرخاء ، وأشكر معالي الوزير مرة ثانية على حضوره هذه الجلسة ، وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، وأشكر صاحب المعالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية لحضوره وإجابته الوافية . بالنسبة للسؤالين الموجهين إلى صاحب المعالي الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة وزير شؤون مجلس الوزراء والمقدمين من الأخ خالد المسقطي والأخ السيد حبيب مكي ؛ فقد اعتذر معالي الوزير عن حضور الجلسة بسبب ارتباطات خاصة . وكذلك بالنسبة للسؤال الموجه إلى صاحب السعادة المهندس فهمي بن علي الجودر وزير الإسكان والأشغال والمقدم من الأخت منيرة بن هندي ؛ فقد اعتذر معالي الوزير عن حضور الجلسة بسبب ارتباطات خاصة ، وأرجو أن تدرج هذه الأسئلة الثلاثة على جدول أعمال الجلسة القادمة . ومنتقل الآن إلى البند التالي من ١٥ جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ، والمقدم من أصحاب السعادة الأعضاء : دلال الزايد وخالد المسقطي والدكتورة عائشة مبارك ومنيرة بن هندي وجميل المتروك . وأطلب من الأخ السيد حبيب مكي مقرر اللجنة التوجه إلى المنصة فليفضل .

٢٠

العضو السيد حبيب مكي :

شكراً سيدي الرئيس ، بداية أطلب تثبيت التقرير في المضبطة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير في المضبطة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يثبت التقرير في المضبطة .

(انظر الملحق ١ / صفحة ٦٣)

الرئيس :

تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو السيد حبيب مكي :

شكراً سيدي الرئيس ، اللجنة ناقشت الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام

- ١٠ المرسوم بقانون ٥٥ لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى والمقدم من خمسة من السادة الأعضاء . وقد اطلعت اللجنة على الاقتراح بقانون المذكور ومذكرته الإيضاحية ، وحيث إن المجلس قد قرر في جلسته الثانية عشرة من دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني تشكيل لجنة دائمة لشئون المرأة والطفل تقوم باختصاصات مختلفة ، فقد انتهت اللجنة - بعد المداولة والنقاش - إلى جواز تعديل نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى والمتعلقة بتكوين مكتب المجلس بحيث يضم في عضويته رئيس لجنة شئون المرأة والطفل ، وذلك تماشياً مع روح المادة ١٥ والذي نص على أن مكتب المجلس يتكون من الرئيس ونائبيه ويضم إليهم رؤساء اللجان النوعية الدائمة ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ جمال فخرو .

العضو جمال فخرو :

- ٢٥ شكراً سيدي الرئيس ، أحب أن أشكر الزملاء والزميلات على تقديم الاقتراح . هناك رأيان حول هذا الموضوع : الرأي الأول : مدى الحاجة إلى زيادة عدد الأعضاء في مكتب المجلس ، ويعلم الزملاء الأعضاء في هذا المجلس أن النص

- الأصلي في اللائحة الداخلية القديمة قد حدد عدد أعضاء مكتب المجلس وهم الرئيس ونائبه ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ورئيس الشؤون التشريعية والقانونية ، ثم أتى المجلس السابق ووسع النطاق بحيث أضاف إلى مكتب المجلس رؤساء اللجان النوعية الدائمة الخمسة ، وبحكم تجربة سابقة في هذا المجلس والمجالس السابقة رأيت أن زيادة عدد الأعضاء في مكتب المجلس لن تضيف الإضافة التي ربما يعتقد أنه سيكون لها دور إيجابي في عمل المجلس ، وبحكم الصلاحيات الممنوحة لمكتب المجلس والمحددة في اللائحة الداخلية فإن وجود أعضاء إضافيين لن يعطي ذلك القدر من الأهمية لقرارات مكتب المجلس ، وبالتالي كنت أتمنى من الإخوان والزملاء أن يوضحوا لنا منذ البداية - حتى الإخوان في اللجنة - لماذا نحتاج إلى إضافة كل رؤساء اللجان النوعية الدائمة القادمة ؟ وأتكلم في الحقيقة عن سقف مفتوح لعضوية مكتب المجلس ولا أتكلم عن حد أقصى ، ونحن أمامنا نص من اللائحة الداخلية يقول : إنه يجوز لهذا المجلس أن يشكل لجناً دائمة ، وبالتالي قد يكون لدينا ١٠ أو ١٢ أو ١٧ لجنة فهل يعقل أن يتكون مكتب المجلس من ربع أعضاء المجلس؟! وهناك تجارب وعلى سبيل المثال الإخوة في الأردن لديهم ١٤ لجنة دائمة ولكن يتكون مكتب المجلس من كل من الرئيس ونائبيه والوكيلين ، وليس هناك علاقة باللجان . أعتقد أنه عندما أضفنا رؤساء اللجان النوعية إلى مكتب المجلس ربما قمنا بالإضافة من غير سابق خبرة واستعجلنا في عملية تعديل اللائحة الداخلية بحيث أدخلناها في الدور الأول أو الدور الثاني ، وبالتالي أعتقد أن التجربة واضحة لنا الآن ، وربما لا نحتاج إلى أن نضيف كل رؤساء اللجان الدائمة إلى عضوية مكتب المجلس ونكتفي بما لدينا من أعضاء ، بل ربما في المستقبل سنعود وننظر إلى المادة الحالية ونعيدها إلى أصلها لأننا نلاحظ الآن أن عمل مكتب المجلس محدود ومقتصر على أشياء محددة ولا يحتاج إلى هذا العدد الهائل من الزملاء أعضاء المجلس . الشيء المهم : كنا نتمنى على الإخوة مقدمي الاقتراح أن يوضحوا لماذا يريدون إضافة العضو الجديد وأي عضو آخر إلى مكتب المجلس في المستقبل ؟ وما هي المنفعة والأهمية من ذلك ؟ بعد الإجابة عن هذه الاستفسارات ربما نستطيع أن نتوسع في النقاش ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ خالد المسقطي .

العضو خالد المسقطي :

- ٥ شكرًا سيدي الرئيس ، لو يسمح لي الأخ جمال فخرو أن أختلف معه في الرأي ، وقد مضت على وجودي في هذا المجلس أيضًا فترة طويلة وكنت عضوًا في مكتب المجلس في المجلس السابق والحالي ، والأخ جمال فخرو على علم بماذا يجري وما هو مطلوب من أعضاء مكتب المجلس ؟ عندما ناقشنا الموضوع في الفصل التشريعي السابق ذكرنا لماذا نريد أن يكون رؤساء اللجان في المجلس أعضاء في مكتب المجلس ؟
- ١٠ وناقشنا في هذا المجلس مدى أهمية وجود رئيس كل لجنة من اللجان النوعية في مكتب المجلس ، واليوم نأتي ونقول : إذا قرر المجلس من خلال مناقشاته أن ينشئ لجنة نوعية دائمة فسندقق نفس الهدف بأن يكون رئيس هذه اللجنة عضوًا في مكتب المجلس لما في ذلك من تواصل مع الرئاسة في التنسيق بين رؤساء اللجان من خلال اجتماع مكتب المجلس الأسبوعي الذي يعقد بعد جلسة المجلس الرسمية . وأتذكر أنه عندما ناقشنا موضوع إضافة رؤساء اللجان النوعية إلى عضوية مكتب المجلس هناك من قال : لا نريد أن نرفع عدد أعضاء مكتب المجلس من خمسة أعضاء إلى ٨ أعضاء ولكن التجربة التي تطرق إليه الأخ جمال فخرو أثبتت نجاحها ، فالיום عندما نجتمع في مكتب المجلس بصفتنا رؤساء اللجان يكون هناك مزيد من العطاء والتنسيق ، وأنا أعتقد أن هذا ملاحظ من أداء المجلس بعدما أضيف رؤساء اللجان إلى عضوية مكتب المجلس ، وإذا كان هناك أهمية فعلاً لأن تكون لجنة نوعية دائمة فيجب أن يكون لها ٢٠ تمثيل في مكتب المجلس . وما لا يصلح لنا لا يصلح لغيرنا وما لا يصلح لغيرنا لا يصلح لنا عندما نقارن أنفسنا مع مجالس أخرى ، وأعتقد أننا بحاجة إلى تنسيق أكثر فيما بيننا فقط ، ونلاحظ أننا نتكلم اليوم عن إضافة رئيس لجنة جديدة - وقد قرر المجلس سابقاً أن تكون لجنة نوعية دائمة - إلى عضوية مكتب المجلس وهذا سيزيد من فاعلية وجود هذه اللجنة لأننا بحاجة إلى وجودها ، ومثلها مثل أي لجنة أخرى نحتاج إليها ٢٥ سواء لجنة شئون المرأة والطفل أو أي لجنة تتعلق بمواضيع أخرى ، ولا أعتقد أن هذا

المجلس سيوافق على إنشاء أي لجنة لن نحتاج إليها . بالنسبة لزيادة عدد أعضاء مكتب المجلس فقد قلنا سابقاً إنه يكفيننا ٥ أعضاء لكن عندما زاد عدد أعضاء مكتب المجلس زادت الإنتاجية بشكل أكبر مما كانت عليه عندما كان عدد الأعضاء ٥ فقط . أعتقد أن الموضوع واضح وأتمنى على الإخوة أعضاء المجلس الموقر أن يوافقوا على المقترح بأن يكون هناك عضوية لرئيس اللجنة النوعية الدائمة في مكتب المجلس إذا وافق ٥ المجلس على إنشائها ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ فيصل فولاذ .

١٠

العضو فيصل فولاذ :

شكراً سيدي الرئيس ، أنا أتفهم كلام الأخ جمال فخرو ولكن في نفس الوقت سعادة الأخ وزير شئون مجلسي الشورى والنواب من المفترض ألا يكون عضواً في مجلس الوزراء ، لماذا؟! لأن هذه الوزارة مستحدثة - وهذه الوزارة هامة جداً ومعاليه هام جداً أيضاً لأنه يمثل الحكومة في مجلسي الشورى والنواب - وسنقول لهذه ١٥ الوزارة إنك ستزيدين العدد في مجلس الوزراء وستظلين كوزارة أو هيئة وإذا أردنا أن نعرف شيئاً سنتصل بك ! هذا ليس صحيحاً بل يكون الوزير عضواً في مجلس الوزراء ويعبر عن وجهات نظره ، هذا المثال ينطبق على مكتب المجلس ، تصور فيما لو سقط هذا الاقتراح فماذا سيحدث ؟ هذه اللجنة سنقول دائماً إن مكتب المجلس لم يشركها وإن مكتب المجلس كذا وكذا ونحن لجنة دائمة ، فما طبق على الحكومة صحيح وقد ٢٠ تشكل هيئات أو وزارات جديدة تضم إلى مجلس الوزراء ، فبالتالي هناك مبرر قوي وهذه اللجنة لجنة هامة جداً ، ومن مبدأ احترامنا للمرأة لا بد من وجودها في مكتب المجلس ، ودائماً الزيادة فيها خير ولا أعتقد أن إضافة هذه اللجنة إلى مكتب المجلس ستكون فيها مضرة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ خالد المؤيد .

العضو خالد المؤيد :

- شكرًا سيدي الرئيس ، إذا طلبتم مني أن أختار رأيًا سأختار رأي الأخ جمال فخرو ؛ لأنني أعتقد أنه - من تجاربي في الشركات والجمعيات المختلفة - كلما صغر مكتب المجلس صارت إنتاجيته أكثر على شرط أن يعمم مكتب المجلس على الأعضاء قراراته أو نسخًا من محاضر اجتماعاته ، ولكن بعض الإخوة هنا في هذا المجلس يعتقدون أن هناك نوعًا من التعتيم على أعمال مكتب المجلس . أعتقد أن زيادة عدد أعضاء مكتب المجلس لا تفيد أحدًا وخصوصًا أن اللجان النوعية هي لجان نوعية وبالإمكان إيصال وجهة نظرها إلى مكتب المجلس ووجهة نظر مكتب المجلس إليها بسهولة ، ولكن لا يسعدني أن أقرأ بعض قرارات مكتب المجلس في الصحافة قبل أن أسمع عنها وأنا عضو في المجلس ، فهناك تساؤلات لدى البعض ولا أريد أن أخرج عن الموضوع فرأيتي هو أنني لا أعتقد أن انضمام رئيس اللجنة إلى مكتب المجلس شيء جيد للمجلس ، وشكرًا .

الرئيس :

- شكرًا ، قبل أن أعطي الكلمة لسعادة الأخ وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب لدي تعقيب على كلام الأخ خالد المؤيد ، فقد ذكر أن هناك تعميمًا على أعمال مكتب المجلس وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة ، هذا أولاً . ثانيًا : يجتمع مكتب المجلس دائمًا بعد جلسة المجلس الرسمية حتى يتمكن من دراسة كل المواضيع ودراسة جدول أعمال الجلسة القادمة وبالتالي نمكّن الأمانة العامة من الإعداد للاجتماع المقبل حتى يوزع جدول الأعمال في الوقت المحدد حسب القانون ، وحرصًا على الشفافية نعلن كل ما يدور في مكتب المجلس في الصحافة ، ونحن لا نستطيع أن نبلغكم به خلال ١٢ ساعة قبل أن يصدر في الصحافة ، وأنا أعتقد أن هذا يدل على الشفافية المطلقة في موضوع أعمال مكتب المجلس ، فنحن ليس لدينا أي تعميم وما يجري في مكتب المجلس نعرضه بكل دقة وواقعية في الصحافة حتى يعرف الناس ما يدور في مكتب المجلس ، وإذا كان الأخ خالد المؤيد يرى أن هناك معلومة قد أخفيها أو حاولنا عدم إظهارها فأبوابنا وقلوبنا مفتوحة ، وإذا كنا مخطئين

فلدينا أيضاً استعداد للاعتذار . تفضل سعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير
شئون مجلسي الشورى والنواب .

وزير شئون مجلسي الشورى والنواب :

- ٥ شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة لهذا الاقتراح بقانون فهناك نقطة مهمة يجب
الانتباه لها وهي المادة ٢١ من اللائحة الداخلية ، فهي حددت اللجان الدائمة
وحددت واجبات كل لجنة ولمن تحال القوانين أو المواضيع التي تخص هذه اللجنة ،
فأي تعديل على المادة ١٥ لابد من أن يتبعه تعديل على المادة ٢١ ووضع واجبات
واضحة للجنة السادسة ، ولجنة شئون المرأة والطفل لها ارتباط مع كل اللجان الأخرى
لأن اختصاص المرأة والطفل يدخل في كثير من اللجان مثل لجنة الشؤون التشريعية
١٠ والقانونية ولجنة الخدمات وغير ذلك ، وأعتقد أنه إذا زاد عدد أعضاء مكتب المجلس
فسيكون عدد الأعضاء كثيراً والله يعينكم عليه ، ولكن أعتقد أن تعديل المادة ١٥
يرتبط بتعديل المادة ٢١ أيضاً ، والقرار لكم ، وشكراً .

١٥ **الرئيس :**

شكراً ، تفضلي الأخت الدكتورة عائشة مبارك .

العضو الدكتورة عائشة مبارك :

- شكراً سيدي الرئيس ، أنا أؤكد ما ذكره الأخ خالد المسقطي بالنسبة للتنسيق
٢٠ بين اللجان ، وخير دليل على ذلك أننا نرى أحياناً في بعض المواقف أو بعض
المناسبات رئيسة لجنة شئون المرأة والطفل تقف وتعرض على قرار إحالة بعض
القوانين بصورة أصلية إلى لجان أخرى ، فلذلك أعتقد أنه من الضروري أن يكون
هناك ممثل للجنة شئون المرأة والطفل في مكتب المجلس وذلك للتنسيق بين اللجان ،
وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

- شكراً سيدي الرئيس ، في اعتقادي أن المشرع عندما وضع اللائحة الداخلية قد جاء إلينا بخلاصة التجربة العالمية والعربية في هذا المجال لذلك اكتفى بتحديد لجان المجلس بخمس لجان دائمة وأعطى المجلس حق تشكيل لجان مؤقتة . وبالنسبة لتشكيل مكتب المجلس فيتكون - كما ذكر الأخ جمال فنخرو - من الرئيس ونائبيه ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلا أننا ارتأينا في الفصل التشريعي السابق أن نعدل المادة التي تتكلم عن هذا الموضوع ونضيف إليها اللجان النوعية الدائمة الأخرى . وقد أثار الإخوان هذه النقطة ودار حولها نقاش مستفيض إذ كان السؤال ماذا لو شكل المجلس عدداً كبيراً آخر من اللجان الدائمة ؟ لذا حددت اللائحة الداخلية أن مكتب المجلس يتكون مما ذكرت واللجان تتكون من خمس لجان .
- ١٠ أعتقد أن هناك خطأً مطبعياً في الفقرة الخاصة باللجان النوعية الدائمة إذ كان من المفترض أن تكون في فقرة مستقلة وليست تباعاً للجنة المرافق العامة والبيئة ، إذ جاء بعد ذكر لجنة المرافق العامة والبيئة مباشرة : " وللمجلس أن يشكل لجناً أخرى نوعية دائمة " . من حق مقدمي الاقتراح التعديل ولكن الذي أثير في الفصل التشريعي السابق كان حول عدد اللجان ، إذ لم يعقد اجتماع مكتب المجلس بسبب غياب أعضائه وعدم اكتمال النصاب القانوني ، فمن التجربة نرى أن هناك استمرارية لانعقاد مكتب المجلس حتى لو غاب أحد أعضائه ، وأتصور وفقاً لعمل المجالس أن العدد ٨ عدد كافٍ لتسيير عمل مكتب المجلس فزيادة هذا العدد أو نقصانه سيحدث مشكلة لذلك اكتفينا بهذا العدد وتم تحديد اختصاص كل لجنة دائمة بحيث تحال المواضيع للجان حسب اختصاصها ، ولكننا في مكتب المجلس نختار في إحالة بعض المواضيع إلى اللجنة المختصة
- ٢٠ فمثلاً موضوع يخص لجنة الخدمات ولكنه يمس لجنة شؤون المرأة والطفل أيضاً وبإمكان لجنة الخدمات القيام به ، فاللجان الدائمة الأخرى قد تشكل لغرض معين وقد تستمر وهذا ما حدث مع لجنة شؤون الطفل والمرأة المؤقتة التي كنا نحدد لها وأصبحت الآن دائمة وكل ذلك من أجل إعادة النظر في القوانين التي تختص بالمرأة والطفل حتى لا يكون هناك تمييز ضد المرأة والطفل ، وكذلك إعادة النظر في القوانين الأخرى حتى
- ٢٥ ترتقي إلى المستوى العالمي وتتماشى مع المعادلات التي وقعتها مملكة البحرين ؛ لذلك أنا

غير موافق على هذا التعديل لا للضدية للجنة شئون المرأة والطفل أو اللجان الأخرى وإنما من ناحية لوجستية ومعرفية أتصور أن العدد الحالي كافٍ ، وشكراً .

الرئيس :

٥ شكراً ، تفضلي الأخت رباب العريض .

العضو رباب العريض :

شكراً سيدي الرئيس ، توقعنا أن تكون هناك مباركة من قبل أعضاء المجلس لوجود تمثيل للجنة شئون المرأة والطفل في مكتب المجلس ولكننا فوجئنا بعكس ذلك .
١٠ لا أرى أي ضير من وجود تمثيل للجنة شئون المرأة والطفل مادام أنهما لجنة دائمة ومن حقها من باب العدالة والمساواة أن تكون ضمن التمثيل ، وشكراً .

الرئيس :

١٥ شكراً ، تفضل الأخ خالد المسقطي .

العضو خالد المسقطي :

شكراً سيدي الرئيس ، نحن هنا لا نتكلم عن لجنة شئون المرأة والطفل وإنما نتكلم عن مبدأ وهو أي لجنة نوعية دائمة يقر هذا المجلس إنشائها . ورداً على ملاحظة سعادة وزير مجلسي الشورى والنواب فاللائحة الداخلية أعطت للمجلس هذا الحق إذ جاء في المادة ٢١ من اللائحة الداخلية النص التالي : " وللمجلس أن يشكل لجناً أخرى نوعية دائمة خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى أو لجناً مؤقتة وذلك كله وفقاً لحاجة العمل وفي حدود اختصاصاته " فعندما جئنا بطلب تعديل المادة ١٥ جئنا وفقاً لإقرار اللائحة الداخلية وفي إطار الصلاحيات التي أعطيت للمجلس في إنشاء لجنة نوعية دائمة . مكتب المجلس ليس مجلس إدارة يدير شركة تجارية بهدف الربح كما تطرق إلى ذلك بعض الإخوان في مداخلاتهم إذ ذكرت اللائحة الداخلية اختصاصات مكتب المجلس واتضح أن وجود رؤساء لجان المجلس ساهم في إنجاح اجتماعات مكتب المجلس

والتنسيق بينه وبين اللجان . والبند د من المادة ١٨ الذي نص على " متابعة أعمال لجان المجلس وتقاريرها ومعاونة تلك اللجان على وضع القواعد المنظمة لإدارة أعمالها والتنسيق بين أوجه نشاطها " تؤكد - والكلام موجه إلى أعضاء مكتب المجلس الحالي - أن ما نتطرق إليه خلال اجتماعاتنا بمكتب المجلس بنسبة ٧٠% إذا لم يكن أكثر هو تساؤلات ، والإجابات تأتي من رؤساء اللجان وبناءً على هذه المناقشات نتخذ القرارات في مكتب المجلس . وجود رئيس لجنة نوعية دائمة وافق عليها المجلس ضمن أعضاء مكتب المجلس يساهم في تسهيل عملية إدارة المجلس وإنجاح التجربة التي نمر بها ، وأتمنى مرة أخرى على الأعضاء أن يأخذوا في الاعتبار أن وجود رئيس أي لجنة دائمة ضمن أعضاء مكتب المجلس مهم جداً ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ جميل المتروك .

العضو جميل المتروك :

١٥ شكراً سيدي الرئيس ، أتفق مع الأخ جمال فخرو في كل ما تقدم به وهو أنه كلما كبر عدد أعضاء مكتب المجلس فإن عمله سيعرقل ولكن السؤال : لماذا لا تمثل لجنة شئون المرأة والطفل في مكتب المجلس وقد أصبحت لجنة دائمة ؟ فبإمكاننا أن نحذف بعض اللجان ونضيف لجنة شئون المرأة والطفل أو العكس ، نحن نرى حالياً وجوب تمثيل لجنة شئون المرأة والطفل في مكتب المجلس وفيما بعد بالإمكان تقليص عدد أعضاء مكتب المجلس ؛ لأن عدم تمثيلها في مكتب المجلس على الأقل في هذه الفترة ٢٠ إلى حين تعديل اللائحة الداخلية إذا كانت هناك نية نحو ذلك يعتبر نوعاً من التمييز ، ولا أرى أن تمثيلها يضر المجلس . كان من المفترض على المجلس عندما وافق على أن تكون هذه اللجنة لجنة دائمة أن يفكر في هذا الأمر ، أي أنها إذا كانت لجنة مؤقتة لن تكون ضمن مكتب المجلس . أنا من تقدم بتعديل هذه المادة من اللائحة الداخلية في الفصل التشريعي الأول وكان الاقتراح هو وجوب تمثيل كل رؤساء اللجان في مكتب المجلس والأخ رئيس لجنة الشئون التشريعية والقانونية يذكر ذلك . وإذا كان هناك تصور بتعديل مكتب المجلس فمن المفترض أن يتقدم الإخوان به ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضلي الأخت منيرة بن هندي .

العضو منيرة بن هندي :

- ٥ شكراً سيدي الرئيس ، أنا أؤكد كلام الأخت رباب العريض وهو أننا عندما نطرح هذا الاقتراح سيوافق عليه كل الأعضاء متكاتفين مع المرأة والطفل ، بالنسبة لما قاله الأخ خالد المسقطي من أن الموضوع موضوع مبدأ فرئيس اللجنة لا بد أن يكون متواصلًا باستمرار مع مكتب المجلس ، إذ نلاحظ أن هناك أمورًا تكون اللجان الأخرى على علم بها ولجنة شئون المرأة والطفل آخر من يعلم فيجب أن نعلم كما تعلم باقي اللجان ، وشكراً .
- ١٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ جمال فخرو .

العضو جمال فخرو :

- ١٥ شكراً سيدي الرئيس ، مهم جداً أن نعرف ما هو دور مكتب المجلس . أولاً أريد أن أقول للأخوات والإخوان أعضاء لجنة المرأة والطفل : نحن لسنا ضد لجنة معينة ولسنا ضد لجنة شئون المرأة والطفل ، نحن نتكلم عن مكتب المجلس . في مداخلتي السابقة قلت إن العدد كبير ويجب ألا يزيد عما هو عليه وقلت ربما ندرس تقليص هذا العدد في المستقبل ، فدور مكتب المجلس هو : ١- وضع جدول أعمال جلسات المجلس . ٢- الفصل فيما يحيله إليه المجلس من اعتراضات على المضبطة . ٣- النظر في مشروع الميزانية السنوية للمجلس . ٤- متابعة أعمال لجان المجلس وتقاريرها ، وسأعود مرة أخرى لأبين للأخ خالد المسقطي ردي على مداخلته . ٥- اقتراح من يمثل المجلس في الزيارات الخارجية . ٦- دراسة التقارير التي تقدمها الوفود المسافرة إلى الخارج . ٧- ممارسة اختصاصات المجلس الإدارية أثناء فتح باب عدم الانعقاد . وما إلى ذلك من هذه الأمور التي لا تحتاج إلى هذا الكم الهائل من
- ٢٥

الأعضاء لكي يقرروا فيها فكلها أمور بسيطة ، وطبيعة عملنا في هذا المجلس لا تتطلب أكثر من قرار أو اقتراح من معالي الرئيس . نحن لا نحتاج إلى هذا الكم ولكن اللائحة الداخلية عدلت بتلك الطريقة . ما نريد أن نقوله للإخوة الأعضاء هو أننا لا نحتاج على زيادة العدد ولسنا ضد لجنة معينة ولا نتكلم عن تمييز وأرجو ألا نستغل كلمة التمييز يميناً ويساراً في كل مداخلة من مداخلاتنا . بالنسبة لما ذكره زميلي الأخ خالد المسقطي - وليس لي - ففي هذا المجلس وما سبقه من مجالس كان مكتب المجلس مكوناً من خمسة أعضاء وكان التنسيق بينه وبين رؤساء اللجان قائماً من خارج المجلس من خلال الأمين العام للمجلس وهذا أحد أدواره الرئيسية فلا أحتاج لكي أتابع عمل اللجنة أن يكون زميلي رئيس اللجنة موجوداً في الاجتماع لأنه من المفترض على الأمين العام للمجلس عندما يقدم التقرير الأسبوعي عن نشاط كل لجنة ٥ أن يبين فيه مواعيد انتهاء التقارير وغير ذلك وبالتالي لا نحتاج إلى أن يكون رئيس اللجنة موجوداً معنا ، هذا من جانب . الجانب الآخر ، ما ذكره زميلي الأخ خالد المسقطي و الأخت الدكتورة عائشة مبارك فيما يتعلق بالإحالة ، الإحالة لها صيغتان ، الأولى : إحالة مستعجلة من قبل معاليكم مباشرة إلى اللجنة المعنية بحيث تنظر في الإحالة وتبين أن هذا اختصاصها أو لا ، أو تأتي لجنة أخرى وتقول إن ما أحيل إلى ١٥ اللجنة الثانية خطأ فنرجو إحالته إلى لجنتنا ونص اللائحة الداخلية صريح بأن يعرض هذا الأمر على المجلس ليقرر فيه ، الثانية : إحالة غير مستعجلة وهي عندما تقترح سيدي الرئيس ضمن جدول الأعمال لهذا المجلس إحالة هذا المشروع أو الاقتراح إلى لجنة معينة لأخذ رأي المجلس فيه . الإحالة ليست مشكلة أساسية في هذا المجلس وإذا كانت لدينا حالة أو حالتان خلال عمر المجلس أي ٦ سنوات فلا نحتاج إلى أن نوسع ٢٠ مجال عمل مكتب المجلس بإدخال كل اللجان القادمة. وما نضعه هو تعديل على اللائحة الداخلية للمستقبل فالיום لدينا لجنة وغداً لجنة أخرى وهكذا فثمانية أعضاء من أصل ٤٠ عضواً خير وبركة وهذا نفسه عدد كبير وبالتالي لسنا بحاجة إلى توسيع العدد ولسنا ضد لجنة معينة أو أعضاء معينين فنحن نكن لهم ولأعمال هذه اللجان كل الاحترام ولكن الحاجة غير مبررة إلى تعديل العدد الحالي ، وشكراً . ٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور الشيخ علي آل خليفة .

العضو الدكتور الشيخ علي آل خليفة :

- بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيدي الرئيس ، لقد ناقش المجلس في اجتماعات سابقة وأقر أن يكون رؤساء اللجان الدائمة أعضاء في مكتب المجلس وسواء كان هذا القرار خاطئاً أو صحيحاً فعلى المجلس أن يراجعه بحيث يُقدّم مقترح جديد لتشكيل مكتب المجلس . إن ما أمامنا الآن هو قرار بأن رؤساء اللجان الدائمة أعضاء في مكتب المجلس وأعتقد أننا لا نستطيع أن نحرم لجنة واحدة لأننا قد نكون أخطأنا ، وعلى المجلس أن يقرر ما أمامه وهو هل هذه اللجنة الدائمة من حقها أن يكون رئيسها عضواً في مكتب المجلس أم لا ؟ أعتقد أن الأمر واضح وإذا كان من حق بقية اللجان الدائمة أن يكون رؤساؤها أعضاء في مكتب المجلس فمن حق هذه اللجنة أن يكون رئيسها عضواً في المجلس إلا إذا كان المجلس قد غير قراره السابق ، وشكراً .

١٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور حمد السليطي .

العضو الدكتور حمد السليطي :

- شكراً سيدي الرئيس ، لو تمعنا في نص المادة ١٥ من اللائحة الداخلية فسنجده يقول : " يتكون مكتب المجلس من الرئيس ونائبيه ويضم إليهم رؤساء اللجان النوعية المنصوص عليها في البنود ... " ، فالتعديل جاء بناء على مبدأ وهو أن جميع رؤساء اللجان النوعية يكونون أعضاء في مكتب المجلس ، وفي السابق كان هناك ٥ لجان وقد أصبحت الآن ٦ لجان وهذا المبدأ من الضروري أن ينسحب على لجنة شئون المرأة والطفل ، ولكن أنا أحترم رأي الأخ جمال فخرو بخصوص كفاءة العمل مع حجم مكتب المجلس وعدد الأعضاء ، ولكن هذا مبدأ آخر ومن الممكن أن يكون

جديراً بال مناقشة ويقدم بشأنه اقتراح بقانون ، أما الذي أمامنا فهو مادة مبنية على مبدأ وهو أن جميع رؤساء اللجان النوعية الدائمة يكونون أعضاء في مكتب المجلس ، وأعتقد أنه من الضروري أن تضم رئيسة لجنة شئون المرأة والطفل إلى مكتب المجلس ، وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو السيد حبيب مكي :

- ١٠ شكراً سيدي الرئيس ، أنا أتفهم موقف الإخوة الذين يتخوفون من زيادة عدد أعضاء مكتب المجلس ولكن - منطقياً وعقلياً وقانونياً - ماذا تقول المواد في اللائحة الداخلية ؟ وما هي الإجراءات التي اتخذناها في هذا المجلس الكريم ؟ وما دامت اللائحة الداخلية في المادة ٢١ أجازت للمجلس تشكيل لجان نوعية دائمة خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة ، وقد قام مجلسكم الكريم في جلسته
- ١٢ المنعقدة بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٧م بالموافقة على تشكيل لجنة شئون المرأة والطفل كلجنة دائمة بعد أن كانت لجنة مؤقتة في الفصل التشريعي الأول ، وحيث إن المادة ١٥ من اللائحة الداخلية شكلت مكتب المجلس من الرئيس ونائبيه وجميع رؤساء اللجان النوعية الخمسة ؛ إذن يجب ضم هذه اللجنة إلى مكتب المجلس ، وإذا كان هناك خوف من أن يكون عدد أعضاء مكتب المجلس كبيراً في حالة اتباعنا أسلوب ضم جميع رؤساء اللجان النوعية والدائمة إلى مكتب المجلس ؛ فيجب علينا
- ٢٠ - كما غيرنا في المادتين ١٥ و ٢٠ من اللائحة الداخلية - أن نقف ونغير في هاتين المادتين لنحدد عدد أعضاء المجلس ، وشكراً .

الرئيس :

- ٢٥ شكراً ، أعتقد أن هناك وجهتي نظر ، فبناء على كلام سعادة وزير شئون مجلس الشورى والنواب فإنه يجب أن يكون هناك تعديل في مادة أخرى حتى يجرى

هذا التعديل ، والأمر الآخر هو أن التعديل الذي سوف يمس اللائحة الداخلية هو تعديل جزئي بسيط وسبق أن تقدمنا بتعديلات والآن الإخوة في مجلس النواب يناقشون تعديلاً لللائحة الداخلية أيضاً ، وأرى أن ينظر في اللائحة الداخلية بالتوافق مع التعديلات التي سترد من مجلس النواب حتى تكون التعديلات منسجمة ، وأقترح أن يعاد الاقتراح بقانون إلى اللجنة لمزيد من الدراسة بحيث تكون التعديلات شاملة لا ٥ أن يكون التعديل تعديلاً جزئياً يخص موضوع لجنة . هذا اقتراح وإذا لم توافقوا عليه فستعرض توصية اللجنة للتصويت . وما أقوله هو أن الإخوة النواب يناقشون الآن موضوع اللائحة ويجب أن تنسجم لائحتنا مع لائحتهم ؛ لأن هناك اختلافات في بعض المواضيع ، فهناك اختلاف في موضوع إحالة مشروعات القوانين المرتجعة إلى الحكومة ، فهم لديهم مادة ونحن لدينا مادة أخرى وبالتالي لا يكون هناك انسجام ، ١٠ لذلك علينا أن نعيد النظر في الموضوع برمته على ضوء ما يأتي من مجلس النواب وأن نتقدم بتعديلات شاملة لللائحة الداخلية ، وإذا كنتم ترون ذلك فأعتقد أنه من المناسب أن نعيد الاقتراح بقانون إلى اللجنة ، وهذا الاقتراح بقانون يبقى قائماً مع التعديلات الأخرى على اللائحة الداخلية التي من الممكن أن ترد حينما تحال إلينا ١٥ تعديلات مجلس النواب ، على أن تدرس جميع الجوانب التي تحتاج إلى تعديل وخاصة ما ذكره سعادة الوزير من أن هناك مادة أخرى يجب أن تعدل في هذا الجانب تحديداً ، وأعتقد أن هناك مواد أخرى يجب أن يعاد النظر فيها . تفضل الأخ خالد المسقطي .

٢٠ العضو خالد المسقطي :

شكراً سيدي الرئيس ، في المجلس الحالي لدينا لائحة داخلية سبق أن ناقشها المجلس وتم تعديلها ، وفي الوقت نفسه كانت هناك تعديلات في اللائحة الداخلية التابعة لمجلس النواب لم يتم إجراؤها إلى الآن ، ولا بد أن يكون هناك توثيق بأننا نسير في الاتجاه نفسه ، فلا نحتاج إلى النظر في تعديلات مجلس النواب للائحته الداخلية حتى نقوم بتعديل لائحتنا الداخلية فقد سبق أن قمنا بالتعديل واللائحة في الوقت الحالي هي ٢٥ معدلة واللائحة الداخلية لمجلس النواب غير معدلة إلى الآن . النقطة الأخرى هي أن

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عندما نظرت في هذا المقترح أخذت في الاعتبار اللائحة الداخلية في المادة ٩٤ ، والمستشار القانوني لهذه اللجنة هو الأخ المستشار القانوني للمجلس ولو كانت هناك وجهة نظر في مناقشات اللجنة بأننا نحتاج إلى تعديل مادة أخرى وهي المادة ٢١ التي نتكلم عنها وتطرق إليها سعادة الوزير لذكر ذلك في المناقشات . سيدي الرئيس ، نحن كنا نعمل على هذا الموضوع مدة ٦ ٥ شهور ، ووجهة نظرنا كمقدمين للمقترح هي أننا لا نحتاج إلى تعديل المادة ٢١ بمجرد أن سعادة الوزير ذكر أننا نحتاج إلى تعديلها فنحن لدينا لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ومستشارها القانوني ، ولا يمكن أن نعيد هذا الاقتراح إلى اللجنة ، فيما أن نوافق عليه أو نرفضه أو نرجئه ، وأعتقد أنه مستوفٍ لجميع الشروط ، وشكرًا .

١٠

الرئيس :

شكرًا ، الأخ خالد المسقطي لقد ركزت على ما أثاره سعادة الوزير ، وما كنت أقوله هو أن مجلسكم إذا انتهج هذا المنهج بحيث تكون هناك تعديلات جزئية على قوانين معينة فهذا سوف يدخلنا في (دوامة) ، فيجب أن ننظر في التعديل بشكل شامل على ضوء تعديلات مجلس النواب حتى لا يكون هناك تناقض ، فليس ١٥ لدي اعتراض على هذا التعديل ولكن أعتقد أنه يجب أن يأتي في إطار تعديل شامل لللائحة . تفضل الأخ أحمد بهزاد .

العضو أحمد بهزاد :

شكرًا سيدي الرئيس ، أؤيد كلامك - سيدي الرئيس - وأثني عليه لأن ٢٠ بعض الإخوة الأعضاء - وأنا أحدهم - لديهم مرئيات على تعديلات بعض المواد في اللائحة الداخلية ؛ لذلك أؤيد مقترحك بإعادة الاقتراح بقانون إلى اللجنة وأطالب رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بسحبه لمزيد من الدراسة وإلشعار الأعضاء الآخرين بالتقدم بمرئياتهم ، وشكرًا .

٢٥

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ المستشار القانوني للمجلس .

المستشار القانوني للمجلس :

- شكرًا سيدي الرئيس ، بالنسبة لاقتراحات القوانين فهناك ٣ خيارات نصت عليها اللائحة الداخلية للتعامل معها ، فإما جواز النظر في الاقتراح أو رفضه أو إرجاؤه ، فالآن قدم اقتراح بالإرجاء وليس إرجاعه إلى اللجنة ، فتوصيات اللجنة تقدم على ضوء هذه الخيارات الثلاثة ولكن المجلس غير ملزم بالأخذ بتوصيات اللجنة ومن الممكن أن يقدم اقتراح بالرفض أثناء المناقشة ويتم التصويت عليه أو يتم التقدم باقتراح بالإرجاء ويتم التصويت عليه قبل التصويت على توصية اللجنة ، فالآن هناك اقتراح مقدم من معالي الرئيس بإرجاء النظر في الاقتراح فيؤخذ التصويت عليه وإذا لم ينجح يؤخذ التصويت على توصية اللجنة ، وشكرًا .

١٠

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية .

١٥

العضو محمد هادي الحلواجي :

شكرًا سيدي الرئيس ، إذا كانت اللائحة الداخلية تجيز سحب الاقتراح فإنني أطلب سحبه لمزيد من الدراسة وللتفاهم مع الإخوة الأعضاء بخصوص قضية تعديل اللائحة ، وشكرًا .

٢٠

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ المستشار القانوني للمجلس .

المستشار القانوني للمجلس :

- شكرًا سيدي الرئيس ، السحب لا يكون إلا من مقدمي الاقتراح ، أما بالنسبة لرئيس اللجنة واللجنة فمن الممكن أن يتم التقدم بطلب سحب التقرير وليس سحب الاقتراح ، وشكرًا .

العضو محمد هادي الطواجي (مستأذناً) :

سيدي الرئيس ، أقصد سحب التقرير فأنا لست من مقدمي الاقتراح ،
وشكراً .

٥

الرئيس (سائلاً) :

شكراً ، الأخ المستشار القانوني للمجلس لو تم سحب التقرير فما هو
الإجراء الذي من المفترض أن يتبع ؟ تفضل .

المستشار القانوني للمجلس (مجيئاً) :

- ١٠ شكراً سيدي الرئيس ، لو تم سحب التقرير فمن الممكن أن تقدمه اللجنة مرة
أخرى بعد يومين أو ثلاثة ولكن فكرة الإرجاء غير محددة ، وإذا كان هناك اتجاه
بإرجاء الموضوع للتبريرات التي تفضل بها معالي الرئيس وبجته على ضوء تعديلات
مجلس النواب لللائحة حتى يكون هناك نوع من التناظر بين النصوص التي تتناول
موضوعاً واحداً ؛ فهذا وارد . أما موضوع إعادة التقرير إلى اللجنة فلن يحل الأمر
١٥ وسوف يعود النقاش نفسه الدائر في هذه الجلسة ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ عبد العزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلس
الشورى والنواب .

٢٠

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

- شكراً معالي الرئيس ، أحببت أن أوضح نقطة بخصوص المادة ٢١ من اللائحة
الداخلية التي اعترض عليها الأخ خالد المسقطي ، ففي المادة ٢١ توضيح لواجبات
كل لجنة دائمة ، وإذا ستضاف لجنة دائمة إلى مكتب المجلس فيجب أن تكون
٢٥ واجباتها واضحة في المادة ٢١ ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، أرى أن طالبي الكلام قد كثروا ، وقد تقدمت باقتراحي من أجل إرجاء الموضوع ودراسة اللائحة بشكل كامل ومحاولة التنسيق مع الإخوة في مجلس النواب وكل هذه الاعتبارات جديرة بالنظر ، وعضوية رؤساء اللجان في مكتب المجلس ستكون أحد المواضيع ، فتشكيل مكتب المجلس لدى مجلس النواب يختلف عما هو موجود لدينا ، فجاء اقتراحي حتى نكون متفقين مع ما يرد من مجلس النواب ويكون جوابنا على تعديلاتهم منسجماً مع ما نرغب في إجرائه من تعديلات ، ولذلك أرى أن نطرح للتصويت إرجاء النظر في الاقتراح بقانون ...

١٠. العضو خالد المسقطي (مستأذناً) :

سيدي الرئيس ، لدي اقتراح مبني على اقتراحكم - سيدي الرئيس - فإذا كان بالإمكان أن يتخذ المجلس قراراً أو يفوض مكتب المجلس بتشكيل لجنة لدراسة اللائحة الداخلية واحتياجنا إلى تغيير أي من موادها لتكون التعديلات جملةً بدلاً من أن نصوت على الاقتراح بقانون الآن لأنه في حالة رفضه لا يمكن أن نعيد عرضه على المجلس مرة أخرى في دور الانعقاد نفسه ، أرى - إضافة إلى مقترحكم سيدي الرئيس - أن يتم تكليف مكتب المجلس بتشكيل لجنة مصغرة تدرس اللائحة الداخلية ككل وتأخذ في الاعتبار التعديلات على اللائحة الداخلية لمجلس النواب حتى نصل إلى عرض متكامل يعرض على مكتب المجلس ومن ثم على المجلس بدلاً من سحب التقرير أو سحب الاقتراح بقانون والبدء من جديد ...

٢٠.

الرئيس (موضحاً) :

الأخ خالد المسقطي نحن ننتظر أن تأتينا تعديلات مجلس النواب حتى نعرف رغباته ، ففي ماذا نبحث ؟ الإخوة النواب يتجهون إلى التعديل ويجب أن يكون لنا موقف من هذه التعديلات ، فأرى أن ينظر في تشكيل اللجنة التي تفضلت بذكرها - الأخ خالد المسقطي - مستقبلاً ، كما أن لدينا لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وهي المعنية بهذا الجانب فليس هناك داعٍ إلى تشكيل لجان أخرى لهذا الموضوع ،

وأعتقد أن الموضوع لا يستحق كل هذا النقاش ولتسمحوا لي أن أقفل باب النقاش ،
فالإخوة طالبو الكلام سبق أن تكلموا أكثر من مرة . الأخ جميل المتروك لديه نقطة
نظام فليتفضل بطرحها .

٥ **العضو جميل المتروك (مثيراً نقطة نظام) :**

شكراً سيدي الرئيس ، أرى أن دائرة النقاش قد اتسعت وليس من المفترض أن
نناقش موضوع اللائحة اليوم ، ومعاليكم - سيدي الرئيس - تقدمتم باقتراح ولكن
نحن لا نخصنا لائحة مجلس النواب ولائحته مختلفة عن لائحتنا ، ولا يجوز أساساً أن
نناقش اليوم لائحتنا الداخلية ، فنحن نناقش موضوعاً محدداً وهو ضم رئيس لجنة
شئون المرأة والطفل إلى أعضاء مكتب المجلس ، وحتى أحل هذا الإشكال أطلب
١٠ - بصفتي أحد مقدمي الاقتراح - إرجاء النظر فيه إلى حين دراسته دراسة مفصلة ،
ولكن أطلب من المجلس أن يحدد مدة زمنية إذا كان ذلك سيحل الإشكال ، وشكراً .

الرئيس :

١٥ شكراً ، تفضل الأخ أحمد بهزاد .

العضو أحمد بهزاد :

شكراً سيدي الرئيس ، لدي ملاحظة على ما تفضل بذكره الأخ المستشار
القانوني للمجلس ، فقد ذكر أن الإرجاء يجوز وأوضح أن الإرجاء يكون إلى موعد
غير محدد ، ونحن لا نريد أن يكون الإرجاء إلى موعد غير محدد ، ورئيس اللجنة من
٢٠ حقه بموجب اللائحة الداخلية أن يطلب سحب التقرير ، وقد تقدم بطلب سحب
التقرير لمزيد من الدراسة ...

٢٥ **الرئيس (موضحاً) :**

الأخ أحمد بهزاد أرى أن هناك موافقة من الإخوان على الإرجاء ، والأخ جميل
المتروك يرى أن نحدد فترة معينة ، وأنا أقول : إذا حددنا فترة ولم يتم إنجاز العمل

فسيطلب مرة أخرى تمديد هذه الفترة ، وأتصور أن نرجئ النظر في الاقتراح بقانون إلى أن تأتينا تعديلات الإخوة في مجلس النواب وعندها نستطيع أن نناقشه ، فأعتقد أن لدى الإخوة الأعضاء قناعة بهذا الموضوع . هل هناك ملاحظات أخرى ؟

٥ (لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إرجاء النظر في الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ؟

١٠

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يرجأ النظر في الاقتراح بقانون المذكور . و ننتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير لجنة الشئون التشريعية والقانونية بخصوص الاقتراح بقانون بشأن مكافحة الغش التجاري ، والمقدم من أصحاب السعادة الأعضاء : أحمد إبراهيم بهزاد ومنيرة عيسى بن هندي ودلال جاسم الزايد والدكتورة عائشة سالم مبارك ورباب عبدالنبي العريض . وأطلب من الأخ عبدالله العالي مقرر اللجنة التوجه إلى المنصة فليتكلم .

٢٠

العضو عبدالله العالي :

شكراً سيدي الرئيس ، في البداية أطلب تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ؟

(أغلبية موافقة)

٣٠

الرئيس :

إذن يثبت التقرير ومرفقاته في المضبطة .

(انظر الملحق ٢ / صفحة ٦٧)

الرئيس :

تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو عبدالله العالي :

- ٥ شكرًا سيدي الرئيس ، يعد الغش التجاري آفة اجتماعية طالت المجتمع المحلي والدولي وخلفت الكثير من الأضرار الاجتماعية التي بدأت تتفاقم نتيجة لتنوع واتساع مجال المعاملات التجارية والتي شملت جميع ما يحتاجه الناس من مأكّل ومشرب وملبس وعلاج ودواء وغيرها ، ونتيجة لذلك فقد انتشر الغش في الكثير من المعاملات التجارية بهدف الربح الوفير والسريع . ومن هنا كان من الضروري وضع تشريع متكامل يهدف إلى قمع الغش ويكفل للأفراد سلامة تعاملاتهم التجارية ويحقق الطمأنينة لهم في
- ١٠ معاملاتهم . وقد تدارست اللجنة الاقتراح بقانون مع وزارة العدل والشئون الإسلامية ووزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين ورأت أن الاقتراح يهدف إلى قمع الغش ويكفل للأفراد سلامة تعاملاتهم التجارية ، وأن مسألة الغش التجاري عملية معوقة لمسيرة التنمية الاقتصادية للمملكة ، وقد جاء هذا المقترح بقانون حلاً لهذه
- ١٥ الظاهرة ولمكافحة السلع المغشوشة والمقلدة في السوق المحلية ومعاينة مرتكبي عملية الغش ومروجيها . وقد أخذ مقدمو الاقتراح بمعظم الآراء والملاحظات التي أبدت من الجهات المعنية وأعضاء اللجنة والمستشارين القانونيين حتى أصبح بما هو عليه في صيغته النهائية المرفقة ، وشكرًا .

٢٠ الرئيس :

شكرًا ، تفضلي الأخت الدكتورة عائشة مبارك .

العضو الدكتورة عائشة مبارك :

- شكرًا سيدي الرئيس ، في الحقيقة الأمر نحن الآن أمام مقترح يهم كل فرد من
- ٢٥ أفراد المجتمع سواء في داخل القاعة أو خارجها . موضوع الغش التجاري في بعض الحالات يؤدي إلى هلاك في الأرواح ، ولعلنا جميع نستذكر مع بعض قضية اللحوم

- الفاسدة التي تحدث عنها الشارع البحريني طويلاً ، والغش التجاري - كما ذكر الأخ مقرر اللجنة - هو ظاهرة عالمية ، ونحن كمقدمين للاقتراح وزعنا بعض الحقائق والأرقام حول الغش التجاري . أسمح لي - سيدي الرئيس - أن أشير إلى هذه المعلومة ، ففي سنة ٢٠٠١م تم تقدير حجم الغش التجاري والقرصنة عالمياً بمبلغ ٣٦٠ مليار دولار في السنة ، وقد تسارع نمو هذه الظاهرة حيث أثبتت الدراسات أن حجم الغش التجاري قد تفاقم خلال أربع سنوات ليصل إلى ٧٨٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٥م ، وسوف تكون الظاهرة في نمو وتزايد في عام ٢٠٠٧م . سيدي الرئيس ، لا بد من الضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه القيام بالغش التجاري الذي يؤدي إلى هلاك في الأرواح وفي بعض الأحيان قد يؤدي إلى الكثير من الأضرار النفسية ، وخاصة أن بعض الأشخاص يشترون سلعاً باهظة الثمن ثم يكتشفون أنها سلع مغشوشة ؛ لذا فإنني أرجو من مجلسكم الموقر الموافقة على فكرة هذا المقترح لما له من أهمية ستعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع البحريني . وشكراً .

الرئيس :

- ١٥ شكراً ، تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية .

العضو محمد هادي الحلواجي :

- شكراً سيدي الرئيس ، في الواقع أن هذا الاقتراح المقدم يعتبر من الاقتراحات القليلة التي وردت إلى اللجنة وأجمع عليها الجميع ، وكل الجهات المختصة التي دعته اللجنة تفضلت بمناقشة اللجنة في هذا المقترح وقدمت الكثير من الآراء وقد أخذ بها مقدمو الاقتراح ، ولكن في الأخير كل الجهات المختصة وجميع أعضاء اللجنة أجمعوا على أهمية هذا المقترح وأن المقترح سوف يسد فراغاً موجوداً في القانون الحالي . هناك بعض المعالجات للغش ولكنها مبعثرة في القوانين ، وجاء هذا القانون وجمعها وأصبحت قانوناً خاصاً ، وتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مرفق مع تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وقد كانت هناك ملاحظات وجهية ، ولكن بما أننا ننظر في اقتراح بقانون فإننا نتعامل مع الفكرة العامة للمقترح بقانون ، وهل هذه الفكرة

مقبولة أم لا ؟ وخاصة أن الملاحظات المذكورة من الممكن أن نتداركها في المستقبل .
وتقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية يعتبر تأييداً وتعزيزاً لهذا المقترح وكذلك الحال
بالنسبة للمذكرات الأخرى المرفقة سواء من وزارة العدل والشئون الإسلامية أو من
غرفة تجارة وصناعة البحرين . وأتمنى على الإخوة الأفاضل الموافقة على الاقتراح
المذكور لأنه يعالج مشكلة قائمة ومعالجتها سوف تخدم الوطن ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ راشد السبت .

العضو راشد السبت :

١٠

شكراً سيدي الرئيس ، أقدم الشكر إلى الزملاء الذين قاموا بهذا الجهد وهذا
الإنجاز . لاشك أن ظاهرة الغش التجاري موجودة والجميع يعاني منها والدافع وراءها
غالباً ما يكون الجشع والطمع ومحاولة الإثراء غير المشروع على حساب آلام الآخرين
ومعاناهم ، مما يستوجب بسط الرقابة الصارمة وسيطرة الأجهزة الحكومية على كافة
المعاملات التجارية ووضع الأسس التشريعية الكافية لردع كل من تسول له نفسه أن
يساهم في عمليات الغش التجاري ، ومعاقبة كل من يتداول البضائع أو المنتجات
المغشوشة أو يجرزها بقصد الاتجار فيها ، إلا أنني أود أن أشدد في الوقت ذاته على
ضرورة التأكد عند مناقشة المواد من تحرى علم الشخص بوجود الغش قبل المبادرة إلى
عقابه حتى لا يظلم الأبرياء لجهلهم ، وقد لا يكونون على علم بالجريمة أو قد يكونون
ضحية لغيرهم . أعتقد أن هذا الاقتراح سيسد ثغرة تشريعية وأدعو زملائي إلى الموافقة
عليه . وأود أن ألفت الانتباه إلى أن هناك خطأ مطبعياً في المادة ١٢ فقد ذكرت المادة
١ والمقصود هو المادة ١١ حيث إن الحيشية التي تتحدث عن الموظفين الذين لهم صفة
مأموري الضبط القضائي موجودة في المادة ١١ وليست في المادة ١ ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ صادق الشهابي .

العضو صادق الشهابي :

- شكرًا سيدي الرئيس ، خيرًا فعل الإخوة والأخوات مقدمو هذا المقترح بقانون بشأن مكافحة الغش التجاري فقد أكد جميع أهل الاختصاص أهميته وحاجة الشارع التجاري ومؤسساته القانونية والإدارية إلى هذا القانون . ما لفت نظري هو ما يترتب على المخالفين من مسئولية تجاه المستهلكين والمشتريين من حيث إرجاع السلعة أو البضاعة واستبدالها لأنه من الممارسة في البحرين يتبين عزوف معظم المحلات التجارية عن قبول إرجاع أو استبدال السلع لعدم ملاءمتها أو من حيث مخالفتها لرغبة الزبون ، ونحن نعلم أن معظم دول العالم تقبل استبدال السلعة غير المرغوب فيها حتى لو بعد حين . إنني أؤكد أهمية إبراز هذه المخالفة بعقوبة واضحة ينص عليها القانون وتردع المخالفين . وأشكر اللجنة التي أخذت العديد من الآراء والمرئيات التي أبدت من الجهات ذات الاختصاص لأن هذه الجهات قد أضافت العديد من رؤاها وتجاربها في الميدان مما أعطى الاقتراح بقانون أهمية للموافقة عليه ، وشكرًا .

الرئيس :

- شكرًا ، تفضلني الأخت الدكتورة ندى حفاظ .

العضو الدكتورة ندى حفاظ :

- شكرًا سيدي الرئيس ، أشكر الإخوة مقدمي الاقتراح بقانون فهو يضيف إلى الرخم التشريعي في الدولة قانونًا خاصًا يجمع كل المواضيع التي تحمي المجتمع من الغش التجاري ، وفي الحقيقة أنا أعجبت بالقانون وقمت بمقارنته بقوانين كثيرة في عدد الدول الأخرى وخاصة في مجال مستحضرات التجميل الطبية التي أصبحت مشكلة كبيرة على أرض الواقع ، فهناك فراق تشريعي على أرض الواقع في هذا المجال والقانون يغطيه ، وفي ظل العولمة وفي ظل سبل التواصل المخيفة في العالم والإيجابية في نفس الوقت من الإنترنت والتلفاز والإعلانات التجارية الرهيبة ؛ فإننا بحاجة إلى مثل هذه القوانين ، إضافة إلى الأرقام والحقائق التي رفعها مقدمو الاقتراح إلى أعضاء المجلس الموقر لمعرفة حجم الغش التجاري بالأرقام ، وكذلك الأضرار الجسدية والنفسية التي لا

تقاس بثمن من جراء الغش التجاري القائم حول العالم ، فبالتالي أنا أؤيد هذا الاقتراح وأوصي أعضاء المجلس بجواز النظر في مثل هذه القوانين الهامة ، وشكراً .

الرئيس :

- ٥ شكراً ، تفضل الأخ الدكتور عبدالله منصور وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون التجارة .

وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون التجارة :

- بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيدي الرئيس ، أصحاب السعادة أخواتي وإخواني أعضاء مجلس الشورى الموقرين ، أنقل لكم أولاً اعتذار سعادة الدكتور حسن ابن عبدالله فخرو وزير الصناعة والتجارة وشديد أسفه لعدم تمكنه من حضور جلستكم هذه نظراً لسلسلة من ارتباطات العمل والالتزامات المسبقة من بينها افتتاحان لفعاليتين هامتين في هذا الصباح . وفي البداية تود وزارة الصناعة والتجارة أن تتقدم بالشكر إلى المجلس الموقر وبالأخص إلى مقدمي الاقتراح على مجهودهم القيم في إعداد اقتراح القانون المعروض والذي يساعد على مكافحة الغش التجاري وهو مشكلة ١٥ اقتصادية اجتماعية خطيرة طالت كل السلع التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية وما يترتب على ذلك من أضرار جسيمة قد تؤدي بحياة الإنسان ، الأمر الذي يحتم الوقوف في وجه هذه الفئة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع حتى إن كان على حساب صحة وحياة الآخرين ، وفي هذا الصدد فإن وزارة الصناعة والتجارة تود أن تبدي ما يلي :
- ٢٠ إن القانون المعروض سوف يدعم دور الرقابة الذي تقوم به الجهة المختصة في مقاومة هذه المشكلة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة . وإن هذا الاقتراح بقانون يفرض عقوبات تحول دون التفكير في الولوج إلى سبيل الغش التجاري لتحقيق الربح السريع أيًا كانت وسيلته ، كما يفرض العقوبات المناسبة على من سلك مثل هذا المسلك المعوج . هناك العديد من الدول - ومملكة البحرين ليست الوحيدة - لجأت لمثل هذه التشريعات وعلي سبيل المثال : المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة . إن إصدار هذا القانون يعد ضرورياً لسد نقص تشريعي في هذا المجال ووزارة

الصناعة والتجارة - مع تطلعها لإصدار مثل هذا التشريع - أبدت بعض ملاحظاتها كتاباً وشفاهةً وتأمل وتتطلع إلى الأخذ بها والموافقة عليها . وختاماً فإن وزارة الصناعة والتجارة تتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء المجلس وتتطلع إلى إصدار هذا التشريع الهام ، وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن الغتم .

العضو عبدالرحمن الغتم :

- ١٠ شكراً سيدي الرئيس ، أتقدم بالشكر إلى الإخوة مقدمي هذا الاقتراح لما له من أهمية بالغة لحياة الناس ومعيشتهم . معالي الرئيس ، أرجو من الإخوان مقدمي الاقتراح الاطلاع على الجهات ذات الاختصاص كوزارة الداخلية متمثلة في الدفاع المدني - لما لاستعمال بعض الأدوات المقلدة من مخاطر تمس حياة الناس - وهيئة المواصفات والمقاييس وهيئة السلامة ، ولما لهذا الموضوع من أهمية بالغة لحياة الناس ومعيشتهم
- ١٥ فإني أرجو من الإخوان ألا يغفلوا عن أخذ رأي أصحاب الاختصاص في هذا الموضوع ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ خالد المسقطي .

٢٠

العضو خالد المسقطي :

- ٢٥ شكراً سيدي الرئيس ، أنا من الموافقين على هذا المقترح وأشكر الإخوة مقدمي الاقتراح ، ولكن لدي استفسار وأرجو من الأخ المستشار القانوني للمجلس الإجابة عليه ، كان هناك رأي للجنة الشؤون المالية والاقتصادية تم إرساله إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وتم إرفاقه مع جملة المرفقات مع تقرير اللجنة ، وبحسب المادة ٩٤ من اللائحة الداخلية فإنه في حالة موافقة المجلس على هذا المقترح سيحال إلى الحكومة للصياغة ، وسؤالي هو : عندما يحال هذا المقترح إلى الحكومة للصياغة فهل سيحال مع

المرفقات لتأخذ الحكومة في الاعتبار ما جاء فيها بما في ذلك النقاشات التي جرت في المجلس وأيضاً رأي اللجان الأخرى في المجلس المعنية بالموضوع ؟ أرجو أن نستمع إلى رأي الأخ المستشار القانوني للمجلس ، وشكراً .

٥ **الرئيس :**

شكراً ، تفضل الأخ المستشار القانوني للمجلس .

المستشار القانوني للمجلس :

شكراً سيدي الرئيس ، في الحقيقة ما يجري عليه العمل هو أن قرار المجلس يرفق مع تقارير اللجان المعنية حينما يرفع إلى الحكومة الموقرة ، وهذا جرى عليه العمل ١٠ باستمرار ، أي ترفق مع قرار المجلس بالموافقة على الاقتراح تقارير اللجان ومرفقاتها والاقتراح بقانون ويرفع كل ذلك إلى الحكومة الموقرة ، وشكراً .

الرئيس :

١٥ شكراً ، تفضل الأخ أحمد بهزاد .

العضو أحمد بهزاد ،

شكراً سيدي الرئيس ، في الحقيقة بصفتي أحد مقدمي الاقتراح أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيسي وأعضاء لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية والشؤون التشريعية والقانونية على الجهود الذي بذلوه في إخراج هذا الاقتراح بهذه الصيغة ، وخاصةً بعد اطلاعنا على ٢٠ الملاحظات التي وجدناها في التقرير لمختلف الجهات سواء وزارة العدل والشؤون الإسلامية أو وزارة الصناعة والتجارة أو غرفة تجارة وصناعة البحرين ، ولكن يبدو أن هناك مجهوداً كبيراً بذلته وزارة الصناعة والتجارة في الإضافة والتعديل على معظم مواد الاقتراح بقانون . في الحقيقة - سيدي الرئيس - ما يلفت انتباهي هو أن اللجنة المختصة استأنست برأي المستشار القانوني لشؤون اللجان في المجلس ، حيث إنه أعطى ٢٥ رأيه من ناحية المشروع ولم يبد أية ملاحظة على ملاحظات وزارة الصناعة والتجارة من ناحية قانونية مواد المشروع ، فهل الوزارة أصابت في تعديل الاقتراح أم هناك تقصير من المستشار القانوني لشؤون اللجان ؟ وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية .

العضو محمد هادي الحلواجي :

- شكراً معالي الرئيس ، إن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية درست الاقتراح المقدم بالإضافة إلى المراتب التي قدمتها بعض الجهات المختصة وبعد الدراسة ارتأى أصحاب الاقتراح إجراء بعض التعديلات عليه ومن ثم رفعوا هذا المقترح إلى معاليكم فتمت إحالته إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، فأعتقد أن اللجنة اتخذت قرارها بعد دراسة الاقتراح والنظر إلى المراتب المقدمة واللجنة أصبحت هي المسئولة عن قرارها من دون أي تأثير لرأي المستشار القانوني لشؤون اللجان بالمجلس أو غيره بل بالعكس فإنه ومستشار اللجنة المختص وأيضاً الإخوة في الجهات المختصة لم يقصروا في التعاون مع اللجنة في إبداء الرأي ، فأشكرهم جميعاً من هذا المنبر ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ إبراهيم بشمي .

العضو إبراهيم بشمي :

- شكراً سيدي الرئيس ، أولاً : نشكر الإخوة مقدمي الاقتراح ، ثانياً : لاحظت سواءً من عمل اللجنة أو من خلال مقدمي الاقتراح غياب جهة مهمة ألا وهي جمعية حماية المستهلك ، فأعتقد أنه كان من الضروري أن يؤخذ برأي جمعية حماية المستهلك لأن لديها تجربة في عملها من خلال تواجدها في البحرين لفترة طويلة . فهل كان من الممكن أن يكون لها دور مهم في هذا الموضوع ؟ وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضلي الأخت منيرة بن هندي .

العضو منيرة بن هندي :

شكراً سيدي الرئيس ، بما أنني من ضمن مقدمي الاقتراح فنحن نقدّر جميع

الملاحظات التي طُرحت على الاقتراح بقانون المذكور ، ونحن على استعداد لمناقشتها مع الجهات المعنية ، ولكن هناك ضرورة اجتماعية لوجود مثل هذا القانون للحفاظ على أرواح الناس والتي هي أسمى ما لدى الجميع ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضلي الأخت الدكتورة بهية الجشي .

العضو الدكتورة بهية الجشي :

- شكراً سيدي الرئيس ، أود أن أحبي مقدمي المقترح لأنه جاء تنويجاً للدعوات المتصلة والمتكررة لسنوات طويلة حول ضرورة حماية المستهلك من الغش التجاري ، ١٠ وأتفق مع الزميل إبراهيم بشمي إذ كنا نتمنى أن نرى رأي جمعية حماية المستهلك من ضمن الآراء التي أخذت . الأمر الذي لاحظته في رأي غرفة تجارة وصناعة البحرين والذي وافقت عليه وزارة الصناعة والتجارة ووزارة العدل والشئون الإسلامية أنه كان من الضروري أن يكون هناك تعريف للغش التجاري وطرق الكشف عنه ، فكان هذا مقترحاً ولكننا لم نجد له أي صدى في المشروع الذي أمامنا ، لأنه من الضروري أن ١٥ نعرف ما هو الغش التجاري ؟ كما أن لجنة الشؤون المالية والاقتصادية قدمت مقترحاً للغش التجاري - المنتشر والذي سينتشر بشكل أكبر في المستقبل - عن طريق الشراء بالإنترنت أو عن طريق الإعلانات التلفزيونية التي تروج لسلع ، فكيف سنحمي المستهلك في حالة الغش التجاري عن طريق هاتين الوسيلتين ؟ وقد اقترح الأخ خالد المسقطي أن يرفق هذا الاقتراح بالتقرير الذي سيرفع إلى الحكومة . أيضاً كان بودي أن ٢٠ يتعامل مقدمو المقترح مع هذه الاقتراحات الضرورية ضمن القانون قبل أن ترفع إلى الحكومة ولا تترك لأهمل بالفعل مقترحات جيدة وضرورية ، وشكراً .

الرئيس :

- شكراً ، نظراً لاستئذان الأخ عبدالله العالي المقرر الأصلي للجنة أطلب من ٢٥ الأخت رباب العريض المقررة الاحتياطية للجنة التوجه إلى المنصة فلتفضل .

العضو رباب العريض :

شكراً سيدي الرئيس ، أشكر الإخوة الأعضاء على إبداء رأيهم بالنسبة للمقترح ، وودت أن أوضح للأخ إبراهيم بشمي أننا من خلال اللجنة قد دعينا ممثلين من جمعية حماية المستهلك ولكنهم لم يحضروا اجتماع اللجنة ، وقد أشرنا إلى أنه من الضروري حضورهم في الاجتماع ومع ذلك لم يحضروا . بالنسبة للقانون فهو يتعلق فقط بالسلع الغذائية والاستهلاكية والكماليات ولا يتعلق بالسلع الخدمائية ، وبالتالي فإن بنود هذا القانون تتعلق بالسلع الغذائية والاستهلاكية والأدوية ولم نتطرق في هذا المقترح إلى السلع الخدمائية ، وشكراً .

١٠ **الرئيس :**
شكراً ، تفضل الأخ خالد المؤيد .

العضو خالد المؤيد :

شكراً سيدي الرئيس ، أشكر مقدمي الاقتراح ولجنة الشئون التشريعية والقانونية والشكر موصول للجنة الشئون المالية والاقتصادية التي ساهمت باقتراحات ولكن للأسف لم يتطرق إليها الاقتراح ، وقد سعدت بأن هذه الاقتراحات سوف تضمن في المقترح ، ولكننا استلمنا اليوم مذكرة من وزارة العدل والشئون الإسلامية بشأن مقترح مكافحة الغش التجاري ، فأعتقد أنه يجب أن تضمن المذكرة المذكورة في الاقتراح قبل صياغته النهائية ، وشكراً .

٢٠ **الرئيس :**
شكراً ، تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي رئيس لجنة الشئون التشريعية والقانونية .

٢٥ **العضو محمد هادي الحلواجي :**

شكراً سيدي الرئيس ، في الواقع أننا استلمنا مذكرة وزارة العدل والشئون الإسلامية في وقت متأخر بعد أن رفعنا التقرير إلى معاليكم وبالفعل رفعنا استدراكاً بأن تضمن هذه المذكرة في التقرير ، وشكراً .

الرئيس :

شكرًا ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بجواز النظر في الاقتراح بقانون بشأن مكافحة الغش التجاري ؟

١٠

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقرر هذه التوصية . و تنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة التقرير التكميلي للجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٥ (٤٦) لسنة ٢٠٠٢م بإضافة مادة جديدة برقم (٢١) مكرراً ، والمقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض وسعادة العضو دلال حاسم الزايد ...

العضو رباب العريض (مستأذنة) :

٢٠ سيدي الرئيس ، أطلب تأجيل مناقشة التقرير المذكور إلى الجلسة القادمة وسوف أقدم إلى معاليكم بعض التعديلات والاقتراحات على هذا الاقتراح بقانون ، وشكرًا .

الرئيس :

٢٥ شكرًا ، إذن هناك طلب من إحدى مقدمي الاقتراح بقانون بتأجيل مناقشته إلى الجلسة القادمة . تفضل الأخ عبدالرحمن جواهري .

العضو عبدالرحمن جواهري :

شكرًا سيدي الرئيس ، لدي تعليق على قانونية هذا الإجراء . إن الأخت رباب العريض طلبت تأجيل مناقشة التقرير المذكور حتى يتسنى لها تقديم بعض التعديلات والاقتراحات ، وبما أن اللجنة قد قدمت تقريرها إلى مجلسكم الموقر فهل

هذا التأجيل بسبب تقديم تعديلات على الاقتراح المقدم ؟ وهل يجب أن تُحال هذه التعديلات إلى اللجنة لدراستها ؟ وهل على اللجنة أن تسحب تقريرها وتأخذ هذه الاقتراحات بالاعتبار أم يتم سحب الموضوع بأكمله من بنود جدول الأعمال لهذه الجلسة وتأجيله إلى الجلسة القادمة ؟ فأرجو الإجابة على هذه الاستفسارات حتى يتسنى لنا معرفة مدى قانونية هذا الإجراء ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ المستشار القانوني للمجلس .

المستشار القانوني للمجلس :

شكراً سيدي الرئيس ، بالنسبة للاقتراح المقدم من سعادة العضو رباب العريض بتأجيل مناقشة الاقتراح إلى الجلسة القادمة فلا محل له في اللائحة الداخلية ، لأنه بعد دراسة الاقتراح رفعت اللجنة تقريرها بشأنه وأدرج في جدول أعمال هذه الجلسة ولا محل لتأجيله بحسب المبرر الذي بينته لنا وهو إدخال تعديل على الاقتراح .
التعديلات يجب أن تقدم قبل رفع التقرير إلى المجلس ، ولكن مع ذلك إذا وجد رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة أهمية الاطلاع على التعديلات فيجب أن يتقدموا بطلب سحب التقرير وبعد ذلك يرفعون تقريراً تكميلياً آخر بالنسبة للاقتراح لتلافي الاقتراحات التي تقدم بشأن تعديل الاقتراح في صورته الحالية ، ومن ثم يُدرج على جدول أعمال الجلسة القادمة من جديد ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية .

العضو محمد هادي الحلواجي :

شكراً سيدي الرئيس ، أعتقد أنه لا ضرر في تأجيل مناقشة الاقتراح وخصوصاً أن إحدى مقدمتيه غير موجودة في هذه الجلسة لمناقشة الاقتراح ، فأرى أنه لا بأس من النظر في تأجيل مناقشة هذا الاقتراح إلى جلسة قادمة بعد موافقة المجلس ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، هناك خياران أمام اللجنة بالنسبة لهذا التقرير ، الخيار الأول هو تأجيل مناقشة الاقتراح إلى جلسة قادمة وبالتالي سوف يتم طرح التعديلات أثناء مناقشة هذا الاقتراح ، والخيار الثاني هو أن يتم سحب التقرير بأكمله وبالتالي سوف يتم استعراض التعديلات المطلوبة فتعيد اللجنة النظر في هذا التقرير ، فما هو الرأي القانوني في ذلك ؟ تفضل الأخ المستشار القانوني للمجلس .

المستشار القانوني للمجلس :

شكراً سيدي الرئيس ، إن سعادة العضو رباب العريض عندما طلبت إرجاء مناقشة التقرير إلى الجلسة القادمة بررت ذلك بإدخال بعض التعديلات ، وطرح هذه الاقتراحات بالتعديل كان يجب أن يتم من خلال اللجنة نفسها حتى يأخذ الاقتراح صيغته النهائية ويُرفع في تقرير لاحق إلى المجلس . فقد كان أمام مقدمتي الاقتراح فرصة كبيرة في الاعتماد على المادة ٩٤ مكرر من اللائحة الداخلية وهي طلب تأجيل مناقشة اللجنة للاقتراح لمدة شهر واحد ولكنهما لم تقوما بهذا الإجراء فكان بإمكانهما أن تستغلا هذه الفرصة لمزيد من دراسة هذا الاقتراح وتقديم التعديلات عليه ، ولكن يوجد أمام اللجنة حالياً خياران وهما : أولاً أن يُطلب إرجاء مناقشة الاقتراح كما هو في التقرير المعروض على المجلس المقرر إلى الجلسة القادمة وهذا بعد موافقة المجلس ، وفي حالة وجود تعديلات فالخيار الثاني هو أن يتم إعمال المادة ٩٤ مكرر بطلب زيادة المدة حتى يتسنى للجنة دراسة الموضوع ولمدة شهر واحد ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي رئيس لجنة الشئون التشريعية والقانونية .

٢٥

العضو محمد هادي الحلواجي :

شكراً سيدي الرئيس ، أرجو إعادة التقرير إلى اللجنة ، وشكراً .

الرئيس :

شكرًا ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إعادة التقرير إلى اللجنة ؟

(أغلبية موافقة)

١٠

الرئيس :

إذن يعاد التقرير إلى اللجنة . و ننتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بتشكيل لجان الصداقة المشتركة بين مجلس الشورى والمجالس التشريعية في الدول الأخرى ، وأرجو ملاحظة أنه تم إجراء تعديل طفيف على بعض عضوية الإخوة الأعضاء بناءً على رغبتهم ، فبالتالي يعتبر هذا التشكيل الوارد أمامكم هو التشكيل النهائي . و ننتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بتقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في الاجتماع السادس عشر وعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب ، والذي عقد في المركز الكشفي العربي الدولي بالقاهرة خلال الفترة من ٧ إلى ٨ أبريل ٢٠٠٧ م . فهل هناك ملاحظات على هذا التقرير ؟

٢٠

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

إذن ننتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بتقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في دورته السادسة عشرة بعد المائة ، والتي عقدت في أندونيسيا خلال الفترة من ٢٩ إبريل إلى ٤ مايو ٢٠٠٧ م . فهل هناك ملاحظات على هذا التقرير ؟

٣٠

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

- إذن نتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بتقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في احتفالية المرأة العربية تحت شعار " المرأة العربية والقرن الحادي والعشرون : هواجس .. وتطلعات " ، والتي عقدت في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ مايو ٢٠٠٧ م ، والتي نظمتها لجنة شؤون المرأة بدولة الكويت بالتعاون مع لجنة شؤون المرأة في الاتحاد البرلماني العربي . فهل هناك ملاحظات على هذا التقرير ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٠

الرئيس :


- هذا نكون قد انتهينا من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة ، وكل عام وأنتم بخير بمناسبة العيد الوطني المجيد وعيد الأضحى المبارك . وبودي أن أشير إلى أنه لن تكون هناك جلسة للمجلس بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧ م وذلك بسبب إجازة العيد الوطني المجيد ، فبالتالي ستكون الجلسة القادمة بعد إجازة عيد الأضحى المبارك ، فأرجو من الإخوة أعضاء اللجان استغلال هذه الإجازة الطويلة في دراسة مشروعات القوانين أو الاقتراحات بقوانين حتى يتم عرضها على المجلس . شكراً لكم جميعاً ، وأرفع الجلسة .

٢٠

(رفعت الجلسة عند الساعة ١٢:١٠ ظهراً)

٢٥

علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى


عبدالجليل إبراهيم آل طريف
الأمين العام لمجلس الشورى

٣٠

(انتهت المضبطة)